



Distr.
GENERAL

ICCD/COP(3)/5/Add.2 (D)
23 August 1999
ARABIC
Original: ENGLISH/FRENCH

اتفاقية مكافحة التصحّر



مؤتمر الأطراف

الدورة الثالثة

ريسي، ١٥-٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩

البند ٨ (أ) من جدول الأعمال

تنفيذ الاتفاقية

استعراض تقارير التنفيذ المقدمة من البلدان الأطراف الأفريقية المتأثرة، بما في ذلك التقارير المتعلقة بالعملية القائمة على المشاركة وبالخبرات المكتسبة وبالنتائج المحققة في إعداد وتنفيذ برامج العمل الوطنية

إضافة

تجميع الملخصات على نحو ما وردت في التقارير الوطنية المقدمة من البلدان الأطراف الأفريقية^(١)

مذكرة من الأمانة

١- طلب مؤتمر الأطراف إلى الأمانة، بمقره ١١/م أ-١ و ٥/م أ-٢، أن تعد تقريراً يستند إلى المعلومات الواردة في التقارير الوطنية، لينظر فيه مؤتمر الأطراف في دورته الثالثة. على أن البلدان الأطراف الأفريقية وحدها هي المطالبة بأن تقدم تقاريرها إلى الدورة الثالثة لمؤتمر الأطراف.

(١) استُسخنت بدون تحريرها رسمياً من قبل أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

٢- وقد وفر مؤتمر الأطراف، بمقره ١١/م أ-١، توجيهات وإجراءات لتنظيم وعرض التقارير الوطنية، وطلب بصفة خاصة إعداد ملخصات للتقارير الوطنية لا تتجاوز ست صفحات.

٣- وتتضمن هذه الوثيقة ملخصات التقارير الوطنية المقدمة من ثمانية بلدان أطراف أفريقية. وهذه البلدان هي: جنوب أفريقيا، ورواندا، والسنغال، والمغرب، وموزامبيق، وناميبيا، والنيجر، ونيجيريا. وستتيح الأمانة أيضا هذا التجميع لملخصات التقارير الوطنية في موقع الاتفاقية على شبكة الإنترنت (www.unccd.de) لتعميمها على نطاق أوسع.

المحتويات

الصفحة

٤ المغرب
١٢ موزامبيق
١٦ ناميبيا
٢٣ النيجر
٢٩ نيجيريا
٣٤ رواندا
٣٧ السنغال
٤٢ جنوب أفريقيا

المغرب

١- الاستراتيجيات والخطط الوطنية في المجال الاجتماعي الاقتصادي

توجد قيد التنفيذ أو الشروع في التنفيذ برامج ومبادرات هامة في مجالي الهياكل الأساسية والخدمات الاجتماعية الأساسية. وهي بوجه خاص على النحو التالي:

- البرنامج الوطني لمد الطرقات الريفية، وهو يتعلق بمد ٢٠٠ ١١ كيلومتر من هذه الطرقات؛
- برنامج تزويد جماعات السكان الريفيين بالمياه الصالحة للشرب: ٣١ ٠٠٠ بلدة، لصالح ١١ مليون نسمة؛
- برنامج تزويد كامل المناطق الريفية بالطاقة الكهربائية، الذي يتوخى تزويد ١٥٠ ٠٠٠ أسرة معيشية بالطاقة الكهربائية بحلول عام ٢٠١٠، أي بنسبة تزويد بالطاقة الكهربائية قدرها ٨٠ في المائة تقريبا؛
- برنامج الأولويات الاجتماعية، الرامي إلى تحسين معدلات الحصول على التعليم الأساسي، مع تخفيض أوجه التباين في الالتحاق بالمدارس بين الذكور والإناث.

٢- الاستراتيجيات والخطط الوطنية في مجال مكافحة التصحر التي توليها اتفاقية مكافحة التصحر الأولوية

وضعت مؤخرا عدة خطط واستراتيجيات وبرامج. وبعض هذه الخطط والاستراتيجيات والبرامج هي ذات بُعد قطاعي واضح المعالم. وبعضها الآخر، وهي أكثر ندرة، تهدف بالأحرى إلى الاضطلاع بمهمة أفقية للتنمية المتكاملة، تنطوي على عدة جهات فاعلة. ومن بين هذه الخطط والبرامج، يُذكر بوجه خاص ما يلي:

- ١- الخطة الوطنية لمكافحة التصحر: وضعت هذه الخطة في عام ١٩٨٦، وفقا لتوصيات المؤتمر الدولي المعني بالتصحر المعقود في نيروبي في عام ١٩٧٧.
- ٢- الخطة الوطنية لتهيئة أحواض الصرف: بدأ وضع هذه الخطة في عام ١٩٩٠. ووضعت في صيغتها النهائية واعتمدت خلال الندوة الوطنية التي نظمت في عام ١٩٩٥.

٣- البرنامج الوطني للري: تجمع هذه الخطة عناصر سياسة الدولة في مجال التدخل في قطاع الري بين عامي ١٩٩٣ و ٢٠٠٠. وهذا البرنامج هو بشأن ٢٥٠.٠٠٠ هكتار من المعدات الجديدة، وإعادة تأهيل ٢٠٠.٠٠٠ هكتار من المناطق القائمة. وأتاح هذا البرنامج زيادة المساحة المروية في المغرب بحيث بلغت مليون هكتار تقريبا في عام ١٩٩٧، من أصل مساحة قابلة للري تبلغ ١ ٣٥٠.٠٠٠ هكتار تقريبا.

٤- الخطة العامة للإدارة الرشيدة للأراضي البور: يندرج وضع هذه الخطة في إطار السياسة الجديدة التي تنتهجها السلطات العامة، التي باتت تعير اهتماماً أكبر لمتطلبات تنمية مناطق الزراعة البعلية التي ما برحت مهملتها منذ وقت طويل.

٥- الخطة العامة لإعادة التشجير: تستجيب هذه الخطة، التي وضعت صيغتها النهائية في عام ١٩٩٧، لتوصية صادرة في إطار استراتيجية تنمية الأحراج.

٦- الخطة العامة للمناطق المحمية: تهدف هذه الخطة، الموضوعية في عام ١٩٩٤، إلى تحديد ورسم خرائط المواقع التي تمثل أهمية بيولوجية وإيكولوجية، وتصنيف هذه المواقع وفقاً للتصنيف الدولي، واقتراح أساليب لإدارة هذه المواقع بما يضمن صونها وتنميتها.

٧- استراتيجية تنمية المراعي: تدرج هذه الاستراتيجية في إطار خيار مكافحة التصحر وحماية البيئة والسيطرة على المخاطر التي تضر بأكثر الفئات الاجتماعية حرماناً. وتمثل هذه الاستراتيجية إعادة بحث جذرية في نهج إدارة المراعي في جميع مراحل وضعه وتنفيذه ومتابعته وتقييمه.

٨- مشروع التنمية الريفية للريف الغربي: بدأ تنفيذ هذا المشروع في عام ١٩٦٥ وأعيد تنظيمه في عام ١٩٦٨. وأهدافه هي المساهمة في التنمية الريفية للريف الغربي والسيطرة على مخاطر التحات التي تهدد هذه المنطقة.

٩- مشاريع التنمية المتكاملة: إن مشاريع التنمية المتكاملة التي تشكل خياراً شاملاً وطوعياً للسياسة العمومية الزراعية قد كرس جيلاً من المشاريع التي شجعها البنك الدولي في نهاية السبعينات.

ويمكن أن تُستخلص عدة عبر هامة من هذه التجارب وأن تُستخدم هذه العبر لتوجيه العمل توجيهاً أفضل في المستقبل. ويمكن تلخيص هذه العبر في انعدام التكامل وقصور النظرة الشاملة، مع هيمنة النهج القطاعية، ونقص آليات التشاور المؤسسية، وضعف تعبئة الجهات الفاعلة الأساسية، وهي: المستغلون، والمؤسسات، والمنظمات المهنية، والمنظمات غير الحكومية، وما إليها.

إن انعقاد مؤتمر ريو وكل ما تمخض عنه من اتفاقيات دولية واعتماد المبادئ التي تستند إليها قد أنشأ دينامية جديدة تحبذ مفاهيم التشاور والتكامل والمشاركة، وتولي المجتمع المدني مكانة مركزية في وضع عمليات التنمية موضع التنفيذ.

٣- التدابير المؤسسية المتخذة في سبيل وضع الاتفاقية موضع التنفيذ

هيئة التنسيق الوطنية

فيما يلي الهياكل والهيئات القائمة على الصعيد المؤسسي والمتعلقة بعملية التنمية المستدامة ومكافحة التصحر:

- المجلس الوطني للبيئة وجهات تمثيله الإقليمية والمحلية، وهي المجالس الإقليمية للبيئة والمجالس المحلية للبيئة.
- اللجنة الوطنية لمكافحة التصحر.
- هيئة التنسيق الوطنية التي تشكل نواة اللجنة الوطنية لمكافحة التصحر وتضم الجهات الفاعلة الأكثر مشاركة في أنشطة تنفيذ أحكام اتفاقية مكافحة التصحر، ولا سيما وزارات الزراعة، والمياه والغابات، والمرافق العامة، والبيئة، وممثلو المنظمات غير الحكومية.
- مركز التنسيق فيما يتعلق بالاتفاقية، القائم في وزارة الزراعة والتنمية الريفية والمصائد البحرية.

الإطار المؤسسي لمكافحة التصحر

يُذكر، من بين التدابير الهامة المعتمدة في مجال التكيف وتعزيز المؤسسات والتدابير ذات الصلة بمكافحة التصحر، ما يلي:

- إعادة النظر في صلاحيات المجلس الوطني للبيئة في عام ١٩٩٥ وتوسيع نطاقها بإنشاء مجالس الأقاليم والمقاطعات للبيئة.
- إنشاء مجلس التنمية الريفية واللجنة المشتركة بين الوزارات للتنمية الريفية في عام ١٩٩٩ من أجل زيادة تنشيط التنمية الريفية.

- إصدار، في عام ١٩٩٥، القانون رقم ٩٤/٣٣، المتعلق بمناطق إصلاح الأراضي البور. ويضع هذا القانون الإطار القانوني للتدخل (الإصلاح-الحماية-الشراكة) على الصعيد المحلي.
- دراسة واقتراح إصلاح مؤسسة التسليف الزراعي ونظام تسليف المزارعين، مع وضع آليات معيّنة لتنشيط المزارع الأسرية الصغيرة غير المؤهلة للتسليف التقليدي.

ومن بين تدابير تعزيز القدرات، يذكر بوجه خاص ما يلي:

- برنامج العمل ٣٠ لتعزيز القدرات، الذي يدعمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار برنامج القدرات ٢١ وبمساعدة صندوق الأمم المتحدة للسكان.
- برنامج التعاون بين المغرب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي MOR/97/004 لدعم حماية البيئة؛ ودعم إدارة الموارد الطبيعية وتعزيز الطاقات المتجددة والطاقات البديلة. وهذا البرنامج (١٩٩٧/٢٠٠١) مكرس لتعزيز القدرات على الصعيد المحلي (مناطق إصلاح الأراضي البور بصفة أساسية).

٤- برنامج العمل الوطني المندرج في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية

إن إعداد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٩٩/٢٠٠٣) وبرنامج العمل الوطني في المغرب في وقت واحد يُعدُّ صدفَةً سعيدة مواتية لتضمين خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية مشاغل تنفيذ أحكام اتفاقية مكافحة التصحر.

وبالتوازي مع ذلك، يقوم اتحاد المغرب العربي بتحديد برنامج دون إقليمي والإشراف عليه في مجال مكافحة التصحر في منطقة شمال أفريقيا.

٥- إطار تشريعي وتنظيمي متماسك وعملي

كان الجانب القانوني والمؤسسي موضع دراسة لمجموعة الأحكام الرئيسية القائمة وتحليلها ووضع اقتراحات بتنقيحها ومواءمتها وإعادة صياغتها.

وقد قُدمت مقترحات التنقيح وإعادة الصياغة بدافع تحقيق التنمية الريفية وحماية الموارد الطبيعية، بالاستناد إلى تصور جديد لدور الدولة، ولا سيما في إطار اللامركزية وبناءً على المبدأ الأساسي القاضي بإلقاء قدر أكبر من المسؤولية على عاتق الجهات الفاعلة على الصعيد المحلي.

٦- عملية قائمة على المشاركة دعماً لصياغة وتنفيذ برنامج العمل: مشاركة فعالة من الجهات الفاعلة المعنية في تحديد الأولويات الوطنية

إن مشاركة الجهات الفاعلة، المحلية منها والوطنية، في عملية صياغة برنامج العمل الوطني ثم تنفيذه تشكل شرطاً حاسماً ولا بد منه للاستفادة على أحسن وجه من اتفاقية مكافحة التصحر.

وعملية الإعلام والتشاور في المغرب من أجل صياغة برنامج العمل الوطني جرت على مرحلتين منفصلتين بدأتا على التوالي منذ عام ١٩٩٤ (الإعلام، التوعية) وعام ١٩٩٨ (المشاورات المحلية والإقليمية).

والمشاركون في حلقات التدارس اللامركزية يتألفون إلى حد كبير من السكان المحليين المعنيين وجمعياتهم المهنية والتمثيلية، وكذلك من المنظمات غير الحكومية المحلية وغير ذلك من الجهات.

ومن جهة أخرى، عقدت في عام ١٩٩٩ خمس حلقات تدارس للتوعية والتشاور، غرضها على وجه التحديد زيادة إشراك المرأة وزيادة تعبئتها في مجال مكافحة التصحر. ويهدف تنظيم هذه التظاهرات إلى تعزيز المساواة بين الجنسين في إطار عملية تنفيذ أحكام اتفاقية مكافحة التصحر.

٧- عملية التشاور: الدعم الفعلي للأطراف الدوليين

إن خطة التشغيل المتبعة لصياغة برنامج العمل الوطني، ولا سيما المرحلة التي ستؤدي إلى انعقاد الاجتماع الوطني لإقرار برنامج العمل الوطني خلال صيف عام ١٩٩٩، توضع بتعاون ومساعدة من الأطراف الرئيسية الخارجية المشاركة في العملية في المغرب، أي جمهورية ألمانيا الاتحادية (الوكالة الألمانية للتعاون التقني) ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والجفاف التابع لبرنامج الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار)، ومرصد الصحراء والساحل.

وبالإضافة إلى مشاركة الشركاء المذكورين في اجتماعات تخطيط أنشطة وضع برنامج العمل الوطني، فهم يشاركون، كل في مجال اختصاصه المحدد، في جلسات عمل وحلقات تدارس مختلفة للتوعية والتشاور على الصعيدين الوطني والمحلي.

٨- التدابير المتخذة أو المزمعة في إطار برامج العمل الوطنية؛ التشخيص الوافي للتجارب السابقة

أثار تحليل التجارب والمشاريع تفكيراً عميقاً أفضى إلى تحولات هامة في خطب وممارسات فعاليات التنمية. وما من شك في أن تقدماً هاماً قد أُحرز في النهج المتبع في المجال الزراعي. والعبارات الرئيسية في هذه الخطب هي: حسن استغلال الموارد المائية والأرضية وحمايتها وزيادة المشاركة. وما يكتسي أهمية أكبر في هذه التغييرات هو الطابع الأقل تقنية والأقل مركزية إلى حد كبير لهذا النهج. ومن حيث تسلسل الأهمية، وعلى الرغم من الأولوية التي تحظى بها الأراضي المسقية من حيث الاستثمار، تجدر ملاحظة الاهتمام المتزايد الذي توليه السلطات العامة للأراضي الأخرى (البعلية، والحراجية، والرعية).

٩- ما وضع من البرامج التقنية والمشاريع العملية والمتكاملة لمكافحة التصحر

تكتسي بعض الخطط والبرامج المذكورة أعلاه بعداً قطاعياً واضح المعالم. ومن جهة أخرى، تنهض بعض الخطط والبرامج الأخرى، وهي أكثر ندرة، بمهمة أفقية للتنمية المتكاملة، تشارك فيها فعاليات عديدة.

ومفاهيم التنمية المستدامة المتصلة بجدول أعمال القرن ٢١ والمفاهيم التي يقوم عليها تنفيذ أحكام اتفاقية مكافحة التصحر تشكل أكثر فأكثر مراجع والقاعدة في مراجعة وتكييف مختلف الخطط والاستراتيجيات القائمة.

وبرنامج العمل الوطني الذي يجري إعداده مصمم بوصفه برنامج توحيد ومواءمة لهذه الخطط والاستراتيجيات المختلفة.

١٠- برنامج العمل المنفذ وفقاً لمجالات الأولوية التي حددتها الاتفاقية

في إطار عملية إعداد برنامج العمل الوطني وريثاً يجري اعتماده المقرر لصيف عام ١٩٩٩، فإن التدابير المحددة التي سيبدأ العمل بها تدريجياً في مختلف الخطط والاستراتيجيات القائمة والتي ستشكل العناصر الرئيسية لتنفيذ خطة العمل الوطنية، التي تتناول مشاغل التمكين من جرد الموارد، وترويج مفهوم الإدارة المستندة إلى صون الموارد وتعميم هذا المفهوم تدريجياً، ووضع آلية تمويل، ونجاح تشغيل نظام تعميم المعلومات المتعلقة بالتصحر وتنشيط التعاون دون الإقليمي والإقليمي والدولي.

١١ - الاتصالات المقامة مع برنامج العمل دون الإقليمي والإقليمي

- تحقيق التكامل بين برنامج العمل الوطني وبرنامج العمل دون الإقليمي؛ يتوقع أن يكون هذان البرنامجان متكاملين، علما بأن برنامج العمل دون الإقليمي يهدف إلى دعم وتشجيع تنفيذ برنامج العمل الوطني.

- فيما يتعلق بالتعاون في مجال المتابعة والتقييم العلميين، تنفذ ثلاثة مشاريع يشارك فيها المغرب وبلدان أفريقية أخرى؛ وهي: مشروع "الحزام الأخضر لبلدان شمال أفريقيا"، ومشروع شبكة مرصد المراقبة الإيكولوجية على الأجل الطويل (ROSELT)، ومشروع التغييرات في النظم الإيكولوجية الجافة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط على الأجل الطويل والمراقبة الأرضية (CAMELEO).

١٢ - فعالية تدابير تعزيز القدرات المحلية

يذكر من أهم التدابير الهيكلية المتصلة بتعزيز القدرات الوطنية ما يلي:

- إضفاء الطابع الإقليمي واللامركزي (القانون رقم ٩٦/٧ الصادر في نيسان/أبريل ١٩٩٧).

- إصدار القانون رقم ٩٤/٣٣ المتعلق بمناطق استصلاح الأراضي البور.

- إعادة صياغة اللائحة التنظيمية المتعلقة بالأحراج وإعداد قانون متعلق بالأحراج.

- إنشاء مجلس ولجنة دائمين مشتركين بين الوزارات للتنمية الريفية.

١٣ - الموارد المالية المخصصة في الميزانية الوطنية لدعم تنفيذ أحكام الاتفاقية والمساعدة المالية والتعاون التقنيين الواردين والمطلوبين، مع بيان الاحتياجات وترتيب أولوياتها

على صعيد آليات ومصادر التمويل الداخلية، اتخذت أو توجد قيد التنفيذ عدة مبادرات إصلاح وتكييف للآليات القائمة مع مقتضيات التنمية المحلية؛ وتتعلق هذه التدابير بصندوق التنمية الريفية، وصندوق الطرقات، وصندوق تشغيل الشبان، وصندوق تجهيز البلديات، فضلا عن إصلاح التسليف الزراعي ونظام تسليف المزارعين وتوجيه الاستثمار، الذي يقوم به الرعايا المغاربة في الخارج في إطار الأنشطة الاقتصادية وأنشطة الخدمات في القطاع الريفي.

١٤ - التمويل الوارد والمطلوب للخطة

تنهض إدارات الوزارات المعنية، ولا سيما إدارات الزراعة والمياه والغابات (مركز تنسيق اتفاقية مكافحة التصحر) بالتشغيل الاعتيادي للجنة الوطنية لمكافحة التصحر واللجان التوجيهية.

وتتولى جمهورية ألمانيا الاتحادية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومرصد الصحراء والساحل، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار) مواكبة عملية برنامج العمل الوطني المغربي ودعمها. وقدمت جمهورية ألمانيا الاتحادية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعماً مالياً بنحو ١٠٠ ٠٠٠ دولار و ٣٠ ٠٠٠ دولار على التوالي.

١٥ - التعاون التقني المطور

إن جوانب صياغة برنامج العمل الوطني التي دعت الحاجة إلى توافر المساعدة بشأنها وطلبت تلك المساعدة هي، في هذا المجال: تحديد الجانب الوطني لمكافحة التصحر ووضع نظام تعميم المعلومات المتعلقة بالتصحر في المغرب موضع التشغيل، وتصوير مؤشرات ونظام متابعة وتقييم لمكافحة التصحر، فضلاً عن تقديم المساعدة في مجال صياغة مشاريع مكافحة التصحر وإخضاعها للآلية العالمية.

والجانبان الأولان، أي وضع نظام تعميم المعلومات المتعلقة بالتصحر ونظام المؤشرات موضع التشغيل، مشمولان بالمساعدة التكميلية المقدمة من معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار) ومرصد الصحراء والساحل. ويلتمس من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بوجه خاص تمويل المشروع المصمم في إطار المؤشرات.

١٦ - دراسة المعالم والمؤشرات المستخدمة لقياس التقدم المحرز، وتقييم هذه المعالم

والمؤشرات: الآليات العملية للمتابعة والتقييم

تتولى وضع قواعد البيانات واستيفائها الأجهزة المختصة في إدارات الزراعة والمياه والغابات، والتجهيز، والبيئة والتخطيط.

وفي مجال تعبئة مختلف المعطيات واستخدامها من جانب اللجنة الوطنية لمكافحة التصحر، يشكل النظامان المستحدثان المذكوران في الباب الرابع، أي نظام المعلومات والبيانات المتعلقة بالبيئة ونظام تعميم المعلومات المتعلقة بالتصحر، أهم عمليتين.

موزامبيق

وقعت موزامبيق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في عام ١٩٩٤ وصادق البرلمان على الاتفاقية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.

وتتولى وزارة تنسيق الشؤون البيئية، المنشأة في عام ١٩٩٤، تنسيق عملية تنفيذ أنشطة الاتفاقية، كما تتولى تنسيق عملية إدارة البيئة والإشراف عليها ورصدها في موزامبيق، وتشجع وتدعم القطاعات الأخرى في مجال تخطيط موارد البلد الطبيعية واستخدامها على النحو الصحيح. ووزارة تنسيق الشؤون البيئية هي مركز التنسيق الوطني لتنفيذ الاتفاقية.

وأنشئت هيئة تنسيق وطنية تتألف من ممثلين عن المؤسسات الرئيسية المعنية بالقضايا المتصلة بالجفاف و/أو التصحر:

- وزارة تنسيق الشؤون البيئية (مركز تنسيق تنفيذ الاتفاقية)؛
- المديرية الوطنية للحراجه والأحياء البرية (وزارة الزراعة ومصائد الأسماك)؛
- المديرية الوطنية للزراعة (وزارة الزراعة ومصائد الأسماك)؛
- المديرية الوطنية للمياه (وزارة الأشغال العامة والإسكان)؛
- المعهد الوطني للأرصاد الجوية (وزارة النقل والمواصلات).

وعين القطاع الخاص وأقسام الجامعات أشخاصاً يعملون كجهات اتصال يشاركون في العملية على أساس مخصص بناء على أنشطتهم المتصلة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

وتتولى هيئة التنسيق الوطنية تنسيق عملية إعداد خطة العمل الوطنية وإنشاء الصندوق الوطني لمكافحة التصحر بالتعاون مع المؤسسات ذات الصلة.

ولم تتخذ هيئة التنسيق الوطنية صفة رسمية بعد. وهي تعكف حالياً على إعداد مشروع اقتراح لتصبح هيئة رسمية ذات استقلال ذاتي نسبي، تكون مسؤولة مباشرة تجاه الأمين الدائم أو الوزير في وزارة تنسيق الشؤون البيئية.

وأقامت هيئة التنسيق الوطنية شبكة توجد نواتها في وزارة تنسيق الشؤون البيئية تجتمع شهريا لتقييم و/أو استعراض برنامج الأنشطة. وهيئة التنسيق الوطنية هي بصدد إجراء لجميع قواعد البيانات القائمة في البلد والمتصلة بمسائل الجفاف والتصحر.

وسيستفيد أعضاء هيئة التنسيق الوطنية كثيرا من بناء القدرات الرامي إلى جعلهم أكثر فعالية في أنشطتهم و/أو أدوارهم. وهذه المساعدة مطلوبة لبناء القدرات.

وإعداداً لخطة العمل الوطنية، سافر أعضاء هيئة التنسيق الوطنية إلى المناطق المعرضة للجفاف في البلد من أجل التوعية وجمع الآراء على صعيدي المجتمعات المحلية والسلطات أو صانعي القرارات.

وتشمل المرحلة الراهنة لعملية وضع خطة العمل الوطنية نشر المعلومات وتوعية مختلف أصحاب المصالح (هيئات اتخاذ القرارات والمجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية وما إليها) من أجل المحفل الوطني الأول المعني باتفاقية مكافحة التصحر المقرر انعقاده في الربع الأخير من عام ١٩٩٩. وخلال عملية إعداد خطة العمل الوطنية، نظمت اجتماعات مع المجتمعات المحلية وممثلي المؤسسات المعنية (الزراعة والصحة والمنظمات غير الحكومية، وما إليها) على الصعيد المحلي وعلى صعيد الأقاليم فيما يتعلق بمقاطعات مختارة فقط. والهدف الرئيسي من الاجتماعات هو جمع المعلومات فيما يتعلق بما يلي:

- دور المرأة فيما يتعلق باستخدام الموارد الطبيعية وإدارتها؛
 - مشاريع يعتبرها أصحاب المصالح المحليون ذات أولوية؛
 - المعرفة المحلية بمكافحة الجفاف والتصحر.
- ومن بين القيود القائمة أمام عملية قائمة على المشاركة على وجه أكمل ما يلي:
- قلة القدرة لدى أعضاء هيئة التنسيق الوطنية؛
 - قلة الموارد (من سيارات وموارد بشرية وأموال واتصالات وما إليها)؛
 - وجود مناطق نائية يتعذر الوصول إليها؛
 - تحد الألغام البرية من إمكانية الوصول إلى بعض المناطق الريفية؛

- رداءة الاتصال في مناطق ريفية عديدة.

ويجري تنفيذ برنامج التوعية على المستوى الحكومي الأعلى.

والقيود الرئيسية القائمة أمام صياغة خطة العمل الوطنية هي التالية:

- نقص القدرة التقنية؛

- نقص الموارد البشرية والمادية؛

- نقص الموارد المالية؛

- ضعف التنسيق فيما بين المؤسسات؛

- هيئة التنسيق الوطنية ليست هيئة رسمية. ولا يمكن لأعضائها تكريس إلا ما بين ٥ في المائة و ١٠ في المائة من أوقاتهم للاضطلاع بأنشطة خطة العمل الوطنية، نظراً لما يتحملونه من مسؤوليات أخرى في أماكن عملهم؛

- ضعف وسائل الاتصال وما إليها في موزامبيق.

وصاغت حكومة موزامبيق واعتمدت في عام ١٩٩٥ برنامجاً وطنياً للإدارة البيئية، وهو الخطة الرئيسية للبيئة في موزامبيق. ويتضمن هذا البرنامج سياسة موزامبيق البيئية والقوانين البيئية الإطارية واستراتيجية التصدي للمشاكل البيئية التي يواجهها البلد.

والهدف العام للبرنامج الوطني للإدارة البيئية هو معالجة الإدارة البيئية كمشكلة هام في برنامج الحكومة الخمسي لاستئصال الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

فيما يتعلق باتفاقية مكافحة التصحر، تشمل الأهداف الرئيسية للبرنامج الوطني للإدارة البيئية ما يلي:

- ضمان الامتثال للاتفاقيات الدولية وتنفيذها؛

- وضع نظام معلومات شامل لتحليل ورصد حالة الموارد الطبيعية.

وأصدر البرلمان في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ قانون الإطار البيئي. وفيما يتعلق باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، ينص القانون الإطاري على إنشاء مجلس وطني للتنمية المستدامة للبت في السياسات القطاعية المتصلة بإدارة الموارد الطبيعية وتقديم اقتراحات بشأن الاتفاقيات الدولية التي تتناول الجوانب البيئية.

والسياسات والتشريعات الأخرى المعتمدة مؤخراً التي ستوضع في الاعتبار لدى وضع خطة العمل الوطنية هي التالية:

السياسة المتعلقة بالأرض (١٩٩٥) والقانون المتعلق بالأرض (١٩٩٥) الذي يضمن حقوق أهالي الريف العرفية أو التقليدية في استغلال الأرض؛

تهدف سياسة واستراتيجية الأحراج والأحياء البرية (١٩٩٧) إلى تحسين إدارة الموارد الحراجية وحفظها بغية المساهمة في التنمية الوطنية والمحلية المستدامة، واستخدام الأرض على النحو المناسب، وحفظ التنوع البيولوجي.

واستناداً إلى البرنامج الوطني لإدارة البيئة، وضعت وزارة تنسيق الشؤون البيئية وثيقة دعم البرامج (١٩٩٦) حددت الأنشطة ومجالات الإدارة ذات الأولوية لتمويلها من الجهات المانحة.

وعُرضت وثيقة دعم البرامج على اجتماع للجهات المانحة عقد في عام ١٩٩٦. وتقدّم الأموال لدعم تنفيذ أنشطة البرنامج الوطني لإدارة البيئة من عدة جهات مانحة، ويتولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إدارة الأموال في شكل ترتيب لتنفيذ دعم البرامج، وضع في صيغته الأولية في عام ١٩٩٦.

وفي إطار هذا البرنامج المتجدد، تتولى وزارة تنسيق الشؤون البيئية إعداد خطة عمل سنوية وتقديمها إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تبين الأنشطة المقرر تنفيذها في كل عام. وفيما يتعلق بعام ١٩٩٩، حددت عدة أنشطة متصلة باتفاقية مكافحة التصحر من أجل تمويلها أساساً من خلال الهدف باء -٣، وهو: "تنفيذ ونشر اتفاقية مكافحة الجفاف والتصحر".

وفيما يتعلق تحديداً بالاتفاقية، ثمة حالياً عدة جهات مانحة مهتمة بدعم أنشطة اتفاقية مكافحة التصحر في موزامبيق، ويقتضي الأمر تنسيقاً أفضل تلافياً لتكرار الجهود. وأبدت فنلندا اهتمامها، عن طريق سفارتها في موزامبيق، بأن تكون الجهة المانحة الرائدة لدعم الأنشطة المتصلة باتفاقية مكافحة التصحر. كما تساهم في هذه الأنشطة حكومة موزامبيق بواسطة ميزانية الدولة. وهي تدفع أيضاً مرتبات أعضاء هيئة التنسيق الوطنية في أماكن عملهم. وهذا الدعم، من حيث كميته ونوعيته، لا يفي بالاحتياجات المطلوبة لتنفيذ الأنشطة المتصلة باتفاقية مكافحة التصحر تنفيذاً فعالاً.

الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتان لحفظ التنوع البيولوجي في موزامبيق (وهما حالياً في مراحل صياغتهما النهائية)، وهدفهما العام حفظ التنوع البيولوجي والإبقاء على النظم والعمليات الإيكولوجية، مع مراعاة الحاجة إلى التنمية المستدامة والتوزيع النزيه والمنصف للمنافع الناجمة عن استخدام التنوع البيولوجي.

ويجري الاضطلاع بدراسة إضافية تتصل بشدة تعرض موزامبيق لعواقب تغير المناخ وتكيفها معه في سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ويجري الاضطلاع بهذه الدراسة بمساعدة من الولايات المتحدة الأمريكية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال مرفق البيئة العالمية.

والهدف الإجمالي للبرنامج الوطني لإدارة البيئة هو معالجة الإدارة البيئية بوصفها مكوناً هاماً في البرنامج الحكومي الخمسي الرامي إلى استئصال الفقر وتعزيز التنمية المستدامة. وسيعالج هذا البرنامج أيضاً قضايا بناء القدرات لدى وزارة البيئة الجديدة في المقام الأول، وهي الوزارة المنوط بها تنسيق السياسات الوطنية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة وتنفيذ الأهداف الوطنية المحددة في البرنامج الوطني لإدارة البيئة.

ناميبيا

لمحة عامة: ناميبيا هي أكثر البلدان جفافاً جنوب الساحل، ولها بالتالي مناخ متغير وتعاني شحاً في هطول الأمطار في سنوات متواترة. وما برحت كوارث الجفاف من الظواهر المألوفة لديها. وقبل استقلال ناميبيا في عام ١٩٩٠، كانت أراضيها تنقسم إلى أراض زراعية تجارية انصبت جميع الجهود فيها على تحسين أساليب الزراعة ومنع تحات التربة وغير ذلك من أشكال تدهور الأرض والتربة. وكان أغلبية السكان يعيشون في أراض زراعية مَشاع لا يولى فيها سوى قدر ضئيل من العناية لأساليب الزراعة ومنع تدهور الأرض والتربة. وعلى الرغم من أن حالة حيازة الأرض لم تتغير جذرياً مع الاستقلال، فإن جهود الحكومة والمنظمات غير الحكومية التي كانت مُنصَّبة على مكافحة التصحر قد تحولت إلى مجالات الزراعة المشاع. ونفذت بقدر متفاوت من النجاح مجموعة من نُهج وبرامج الإدارة المجتمعية للموارد الطبيعية التي تركز على الزراعة المستدامة وتنمية الحيوانات والمراعي.

وتشارك ناميبيا مباشرة في مكافحة التصحر منذ إعداد خطتها الخضراء ومشاركتها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المعقود في ريو في عام ١٩٩٢. وفي عام ١٩٩٤، شرعت في تنفيذ برنامج ناميبيا لمكافحة التصحر، وهو برنامج تشارك فيه حكومة جمهورية ناميبيا والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. ويقدم الموجز التالي لمحة عامة عن عملية الإجراءات الوطنية الناميبية، من حيث سريانها على التصحر تحديداً، وعلى استخدام الموارد الطبيعية استخداماً مستداماً بصورة أعم.

السياسة: وضعت مديرية الشؤون البيئية التابعة لوزارة البيئة والسياحة سياسة ناميبيا لمكافحة التصحر (١٩٩٤)، وسياسة التقييم البيئي الناميبية (١٩٩٥)، ومشروع قانون الإدارة البيئية (١٩٩٩). وتشير السياستان

المذكورتان إلى الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، إذا لم تشيرا إلى التصحر في حد ذاته. وتتضمن هذه السياسات والقوانين العديد من مبادئ اتفاقية مكافحة التصحر.

ووضعت وزارات مختلفة معنية بالموارد الطبيعية سياسات أخرى ذات صلة، وهي تسري على مكافحة التصحر، ومن الأمثلة عليها ما يلي:

السياسة والاستراتيجية الوطنيتان المتعلقةتان بالجفاف، ١٩٩٧ (وزارة الزراعة والمياه والتنمية الريفية) - وضعتا ونوقشنا على الصعيد الإقليمي، ولم يتم العمل بهما بعد؛

السياسة الزراعية الوطنية، ١٩٩٥ (وزارة الزراعة والمياه والتنمية الريفية) - وضعت ونوقشت على الصعيد الإقليمي، ويجري العمل بها جزئياً؛

سياسة قطاع الإمداد بالمياه والمرافق الصحية، ١٩٩٢ (وزارة الزراعة والمياه والتنمية الريفية) - يجري العمل بها بشكل كامل؛ تُمنح هذه السياسة أولوية عالية في التنمية الوطنية؛

الورقة البيضاء المتعلقة بالطاقة (وزارة المناجم والطاقة) - وضعت، وتراعى عند وضع المشاريع الجديدة.

ثمة سياسات عديدة في ناميبيا، لئن كان البرلمان قد وضعها وأقرها، ولم توضع موضع التنفيذ، ولم توضع استراتيجيات لدعم تنفيذها، وهي ليست مدعومة بالتشريعات أو اللوائح.

لا يوجد سوى عدد قليل، إن وجد، من الاستراتيجيات أو السياسات الموضوعة حتى الآن في ناميبيا يشير تحديداً إلى اتفاقية مكافحة التصحر، وإن كان معظمها يشير إلى تدهور الأرض والتربة. ويجري استعراض التشريع البيئي في ناميبيا، وقد أسفر هذا الاستعراض، في جملة أمور، عن وضع مشروع قانون الإدارة البيئية. وثمة مشاع شتى بذلتها إدارة الشؤون البيئية، من قبيل التقارير عن حالة البيئة، قد عززت هذا الاستعراض للسياسة والتشريعات واللوائح.

ويجري الاضطلاع في جميع أنحاء ناميبيا بكثير من الأنشطة التي تساهم في مكافحة التصحر. وهي تتراوح بين إمداد المناطق الريفية بالمياه بالاقتران مع تنفيذ برامج إدارة مجتمعية وبرامج توعية بيئية، وبرامج إدارة مجتمعية للموارد الطبيعية، وأنشطة نقابات المزارعين، ونظم الإنذار المبكر بحدوث حالات الجفاف، والتطورات المتعلقة بالسياحة غير الضارة بالبيئة، وبرامج الإغاثة من الجفاف، وهي أنشطة لا يندرج أي منها رسمياً في برنامج عمل وطني في ناميبيا. غير أن الكثير من هذه الأنشطة ممثلة من خلال أعضاء هيئة التنسيق الوطنية.

هيئة التنسيق الوطنية وبرنامج العمل الوطني: تعمل لجنة توجيه برنامج ناميبيا لمكافحة التصحر - وهو برنامج العمل الوطني لناميبيا - بوصفها هيئة التنسيق الوطنية لناميبيا. وتشترك في الهيئة أربع وزارات، والجامعة، ونقابتان للمزارعين، وأربع منظمات غير حكومية وطنية. وبدأت هيئة التنسيق الوطنية مهامها في عام ١٩٩٤ عندما تعاقدت إدارة الشؤون البيئية مع مؤسسة ناميبيا للبحوث في مجال التصحر، وهي منظمة غير حكومية، لتنفيذ المرحلة الأولى من برنامج ناميبيا لمكافحة التصحر. وشملت المرحلة الأولى إجراء مشاورات عريضة في جميع أنحاء البلد والمشاركة على نطاق واسع في حلقة تدارس وطنية عقدت في تموز/يوليه ١٩٩٤. وتمثل المرحلة الثانية مشاركة فيما بين وزارة البيئة والسياحة (إدارة الشؤون البيئية)، ووزارة الزراعة والمياه والتنمية الريفية ومؤسسة ناميبيا للبحوث في مجال التصحر. وعلى الرغم من أن مؤسسات عديدة ممثلة في هيئة التنسيق الوطنية، فإن المشاركة الفعلية من جانب معظم أعضاء الهيئة تقتصر على حضور الاجتماعات التي تعقد مرة كل ثلاثة أشهر، وستحظى مشاركتهم بالعناية في المرحلة الثالثة.

وستنفذ بعض مكونات المرحلة الثالثة تحت إشراف المنسق الوطني في إطار إدارة الشؤون البيئية (تموز/يوليه ١٩٩٩)، بينما ستطرح مكونات أخرى للعطاءات. وعلى وجه الخصوص، فإن المكونات المحددة بوصفها هامة في المرحلة الثانية قد حظيت بأولوية عالية لترحها للعطاءات في المرحلة الثالثة.

- وضع نظام رصد على الصعيدين الوطني والمحلي، بما في ذلك استطلاع نطاق التصحر في ناميبيا؛

- تعزيز مقدمي الخدمات العاملين مع المجتمعات المحلية؛

- تعزيز المنظمات المجتمعية ذاتها.

وتقرر في التخطيط الاستراتيجي الذي جرى في أوائل عام ١٩٩٩ أن تقوم لجنة فرعية مكونة من خبراء من هيئة التنسيق الوطنية وغيرهم من الأخصائيين، بدعم كل واحد من المكونات ورصده وتقييمه. وبعض المكونات التي أدرجت تحديداً في الأهداف خلال المرحلة الثانية ستعتبر قضايا شاملة في المرحلة الثالثة، مثل سياسة دعم مكافحة التصحر، والتخطيط المتكامل الشامل لعدة قطاعات.

عملية برنامج ناميبيا لمكافحة التصحر وموجز المراحل	
المرحلة الأولى: ١٩٩٤	مشاورات واسعة النطاق وحلقة تدارس وطنية
المرحلة الثانية: ١٩٩٥-١٩٩٩	وضع هياكل لتنفيذ ٨ أهداف؛ أنجزت بتخطيط المرحلة الثالثة
المرحلة الثالثة: ١٩٩٩-٢٠٠٣	وضع هياكل لتنفيذ ٥ أهداف منقحة

بناء القدرات: إن بناء القدرات والمؤسسات، الساري على جملة أمور منها مشاكل التصحر، تلقى التشجيع من مختلف المنظمات الشريكة مع هيئة التنسيق الوطنية. وجرى ذلك على الصعيد الوطني، ولا سيما داخل مؤسسة ناميبيا للبحوث في مجال التصحر، وتم تكميله بتمويل من برنامج ناميبيا لمكافحة التصحر، وجرى على الصعيد المحلي بواسطة تنفيذ الهدف السادس من مشروع برنامج ناميبيا لمكافحة التصحر وغير ذلك من مشاريع البيئة المستدامة لأعضاء هيئة التنسيق الوطنية. إن بناء القدرات يتسم بأهمية خاصة بالنسبة لناميبيا نظرا إلى أن الموارد البشرية المتاحة محدودة، بالمقارنة مع أي بلد آخر من بلدان منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وذلك بسبب قلة عدد سكان ناميبيا وتاريخ الفصل العنصري الذي عاشته ناميبيا عندما كانت خاضعة لجنوب أفريقيا التي كانت تعتبرها 'مقاطعة خامسة' تابعة لها. كما أن التوعية بقضية الفوارق بين الجنسين محدودة وتستوجب إيلاءها مزيداً من العناية.

وكجزء من مشروع تعزيز المؤسسات التابع لمؤسسة ناميبيا وفي مجال التصحر، جرى تقييم قائم على المشاركة مع عدة مجتمعات محلية، وأتاح هذا التقييم معلومات مرتجعة قيمة استخدمتها المجتمعات المحلية العاملة في هذا المجال مع برنامج ناميبيا لمكافحة التصحر وموظفي برنامج دعم الإيكولوجيا الاستوائية. وأدرجت هذه النتائج في التخطيط لمشروع برنامج دعم الإيكولوجيا الاستوائية، وهو مشروع مصاحب لبرنامج ناميبيا لمكافحة التصحر ممول أيضا من الوكالة الألمانية للتعاون التقني، وتعاون المشروع ميدانياً مع برنامج ناميبيا لمكافحة التصحر. وكان تقييم عملية برنامج العمل الوطني مقتصرًا على تقييم رسمي واحد وبعثة دعم من الوكالة الألمانية للتعاون التقني.

الشركاء وتدفق المعلومات: يعمل برنامج ناميبيا لمكافحة التصحر مع قطاع البيئة وإدارة الأراضي التابع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي من خلال حلقات تدارس مختلفة، وفي إنشاء اللجنة الاستشارية العلمية والتكنولوجية متعددة الاختصاصات. ويشارك برنامج ناميبيا لمكافحة التصحر بصورة غير مباشرة في مركز غوباب للدراسات والبحوث، الذي اختاره قطاع البيئة وإدارة الأراضي التابع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ليكون مركز التدريب، والبحوث، والتكنولوجيا والربط الشبكي المناسبين، تعزيزاً لتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر في المنطقة. غير أن اللجنة الاستشارية العلمية والتكنولوجية متعددة الاختصاصات ما زالت غير عاملة، بسبب قلة التمويل، وما زال تحول مركز غوباب للتدريب والبحوث في مراحل تخطيطه الأولية.

وتشجع هيئة التنسيق الوطنية، عن طريق فرادى أعضائها، تدفق المعلومات فيما بين مختلف البرامج التي تتصدى للتصحر والتي لا تتدرج مباشرة في إطار برنامج ناميبيا لمكافحة التصحر.

والإدارة المجتمعية هي أحد المبادئ الأساسية في سياسة قطاع الإمداد بالمياه والمرافق الصحية، بما في ذلك ملكية وإدارة المجتمعات المحلية لهياكلها الأساسية للإمداد بالمياه. وأتاحت تعديلات مرسوم صون الطبيعة إقامة مناطق محمية في إطار برنامج الإدارة المجتمعية للموارد البشرية. وسياسة اللامركزية التي تتبعها حكومة جمهورية ناميبيا، والتي بدأت تنفيذها وزارة الحكومات الإقليمية والمحلية والإسكان، من شأنها أن تساهم أيضا في إشراك

السكان المحليين وتحملهم المسؤولية بشأنها. ويتضمن عدد من فرادى المشاريع والبرامج والمبادرات تدابير لتوعية السكان المحليين وإعلامهم وتثقيفهم من أجل زيادة مشاركتهم في هذه العملية. وما زال التنسيق يشكل نقطة ضعف.

المشاركة والتوعية: اتخذت تدابير إفرادية لكفالة مشاركة فعلية من جانب السكان المحليين والسلطات المحلية في اتخاذ القرارات بشأن الموارد الطبيعية. وهذا مجال من مجالات التركيز الرئيسية لبرنامج ناميبيا لمكافحة التصحر وبرنامج التوعية الإقليمي المرتبط إليه. هذه التدابير مرتبطة عادة بأنشطة محددة، مثل تنمية الهياكل الأساسية، وإقامة مناطق محمية، وحدوث تطورات مماثلة تركز على مجالات معينة ولا تندرج مباشر في نطاق برنامج ناميبيا لمكافحة التصحر. فعلى سبيل المثال، شرع مؤخرا وزير الزراعة والمياه والتنمية الريفية في استحداث نظام خاص بأحواض تجميع المياه وصرفها في ناميبيا من شأنه أن يؤدي إلى مشاركة متخذي القرارات على الصعيد الإقليمي والسكان المحليين، بينما شاركت الأطراف المهتمة والمتأثرة مشاركة تامة في العديد من دراسات تقييم البيئة. وأعضاء هيئة التنسيق الوطنية التابعة لبرنامج ناميبيا لمكافحة التصحر ممثلون في مبادرة إنشاء مستجمعات المياه، ويشرف رئيس هيئة التنسيق الوطنية على إجراء التقييم البيئي. واتخذت جميع هذه المبادرات والتدابير بمنأى عن تأثير برنامج ناميبيا لمكافحة التصحر في حد ذاته، غير أن ثمة مبادرات وتدابير كثيرة اتخذت بالتسليم بمبادئ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وتقديرها، وحظي بعضها بدعم أشد مما حظي به البعض الآخر، وقد يتوقع من برنامج ناميبيا لمكافحة التصحر أن يستفيد من تلك المبادرات والتدابير مستقبلاً.

واعتمدت هيئة التنسيق الوطنية في إطار المرحلتين الأولى والثانية استراتيجية وضعتها مؤسسة ناميبيا للبحوث في مجال التصحر فيما يتعلق بالاتصالات وتوعية الجمهور. وشنت حملات توعية على نحو مخصص الغرض، باستخدام وثيقة الاستراتيجية أساساً لها، وذلك استجابة لمختلف الأيام الدولية وما شابهها من تظاهرات، وبالتعاون مع مجموعة متنوعة من الشركاء. وتتصل الرسائل والمحتويات بجوانب تصحر محددة مختلفة، مثل زحف الأدغال والتصديق على اتفاقية مكافحة التصحر. وشنت عدة حملات توعية استهدفت فئات اجتماعية ومؤسسية مختلفة.

التمويل: في إطار برنامج الإجراءات العاجلة لصالح أفريقيا، قدمت الوكالة الألمانية للتعاون التقني التمويل لبرنامج توعية مدته سنتان ينفذ مع المجالس الإقليمية في شمال ناميبيا. ولم يتم إضفاء طابع لا مركزي على برنامج ناميبيا لمكافحة التصحر ذاته إلا عن طريق أنشطة جهاته التسهيلية الإقليمية في المرحلة الثانية وعن طريق مشاركته في محفل الإدارة المتكاملة للموارد. ويجري تنفيذ برنامج التوعية الإقليمي في مناطق ناميبيا الأربع الواقعة في الشمال والتي يوجد فيها أكبر عدد من السكان، وهو برنامج لا مركزي بالكامل. وشاركت الحكومات المحلية في تحديد المشاكل التي تستوجب الاهتمام وساعدت على تنفيذ البرنامج ذاته بواسطة تحديد الاحتياجات من التدريب وتدريب ممثلي المجتمعات المحلية. كما شارك مشاركة وثيقة في العملية مقدمو الخدمات الإقليميون.

وما برحت الحكومة الألمانية، بواسطة الوكالة الألمانية للتعاون التقني، السند الرئيسي لبرنامج ناميبيا لمكافحة التصحر عن طريق إدارة الشؤون البيئية في وزارة البيئة والسياحة. ومستشار الوكالة المذكورة المعني

بالتصحر يحضر اجتماعات هيئة التنسيق الوطنية ويعمل بوصفه شريكاً كاملاً فيها. وخلال تنفيذ برنامج ناميبيا لمكافحة التصحر الذي دام خمس سنوات، قدمت الوكالة الألمانية للتعاون التقني نحو ٦ ملايين دولار ناميبيا (حوالي ١ ٠٠٠ ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة). وثمة عدد من المشاريع والبرامج الأخرى الداعمة لمكافحة التصحر يتم تمويلها من جهات مانحة من خلال إدارة الشؤون البيئية ووزارة البيئة والسياحة ووزارات حكومية أخرى، وعن طريق المنظمات غير الحكومية. وتدعم الاشتراكات الحكومية الموظفين والهيكل الأساسية التي تستخدمها الوزارات. وللمنظمات غير الحكومية تمويل مستقل بالإضافة إلى ما تتلقاه من تمويل من خلال برنامج ناميبيا لمكافحة التصحر. غير أنه لا يوجد تمويل إضافي من أجل تنفيذ المكونات الرئيسية للبرنامج المذكور.

المعالم والمؤشرات: وضعت مؤشرات فيزيائية حيوية واجتماعية إيكولوجية للرصد البيئي في ثلاثة مواقع ذات ممارسات مختلفة من حيث حيازة الأراضي واستغلالها، وإن كانت تلك المناطق تشهد مناخاً مماثلاً. واستُمدت المؤشرات مع مجتمع المزارعين الذين لديهم مواشي في المنطقة، وقد تكون هذه المؤشرات مستدامة. وفي مناطق أخرى من ناميبيا ومناطق زراعية إيكولوجية أخرى، ما زال يلزم إجراء دراسات أساسية عن معالم ومؤشرات التنمية المستدامة ذات الصلة المحددة لمكافحة التصحر. وكذلك، يلزم وضع مؤشرات لأثر عملية برنامج ناميبيا لمكافحة التصحر.

النتائج الإجمالية: يرد أدناه موجز لنتائج برنامج العمل الوطني.

١- إن تحديد وتحليل الجهات الفاعلة الرئيسية، الفعلية والمحتلمة، المتصلة بتدهور الأرض (الجهات الحاسمة من أجل تحديد أسباب المشكلة وإيجاد حلولها) على مختلف الأصعدة، هو عنصر هام في النهج الاستراتيجي الذي يتبعه برنامج ناميبيا لمكافحة التصحر. وحُدِّدت على الصعيد الوطني الجهات الفاعلة (ومنظمات كل منها) الحاسمة الأهمية، سواء للمشكلة المحددة (التصحر) أو لحلها (تعزيز استخدام الموارد الطبيعية استخداماً مستداماً ومنصفاً). وعلى وجه الخصوص، فإن أنشطة وسائط الإعلام التابعة لبرنامج ناميبيا لمكافحة التصحر قد استخدمت هذه المعلومات لتركيز أنشطتها المتعلقة بالتوعية.

٢- إن التوعية بالتصحر، وبذل الجهود في سبيل التشجيع والتنسيق لمكافحة أسباب هذه الظاهرة، واستخدام الرسائل الإخبارية والبرامج الإذاعية والبيانات الصحفية وغير ذلك من نواتج وسائط الإعلام، كانت أهداف المرحلتين الأولى والثانية. وحقق برنامج ناميبيا لمكافحة التصحر تغطية واسعة النطاق بوسائط الإعلام وعرف عامة الناس على هذه الظاهرة وعلى أعراض "التصحر" في ناميبيا. وتتاح الآن مواد إعلامية ويمكن استنساخها بتكاليف منخفضة نسبياً. وقد يُتوقع أن تظل قضية تدهور الأرض بارزة بصورة ضمنية أو صريحة في وسائط الإعلام.

٣- وتناول برنامج ناميبيا الثاني لمكافحة التصحر وضع استراتيجيات تخطيط متكاملة على جميع الأصعدة والأخذ بها على أساس سياسات واضحة المعالم. ويصعب مواصلة التخطيط المتكامل كهدف منفصل، نظراً إلى أنه، بصفة جوهرية، استراتيجية لبلوغ أهداف برنامج ناميبيا لمكافحة التصحر ولا يُعدُّ، في حد ذاته، ناتجاً من النواتج. ولا

توجد استراتيجية و/أو خطة عمل متفق عليها يتعين اتباعها خلال تنفيذ المرحلة الثانية، على الرغم من أن تقريراً أولياً قد وضع في هذا الصدد.

٤- والهدف المحدد بأنه برنامج بحث مناسب متعدد الاختصاصات، وضع ونفذ، لم يكتس إطلاقاً صبغة مؤسسية بالكامل وإنما أسفر عن إنجاز عدد من الدراسات. ووثقت بنجاح بحوث تمهيدية ومنهجيات مطبقة، ولا سيما للبحوث في مجال العمل المجتمعي. وعرضت هذه النتائج في مؤتمرات دولية مختلفة.

٥- وكان التدريب والتثقيف إحدى الاستراتيجيات الشاملة في برنامج ناميبيا لمكافحة التصحر، وضعت كهدف منفصل: التدريب والتثقيف المناسبان المتاحان وفقاً للاحتياجات وعلى جميع الأصعدة. ومن حيث التدريب، اكتسب ما يناهز ١٠٠ طالب، من ناميبيا بصفة رئيسية، خبرة مهنية من خلال برنامج ناميبيا لمكافحة التصحر. وفي وقت لاحق، عين العديد منهم موظفين أو وظفوا بشكل آخر في 'الميدان' البيئي. وبالإضافة إلى ذلك، بنيت قدرات موظفي برنامج ناميبيا لمكافحة التصحر، وليس فقط من خلال دورات تدريبية مصممة خصيصاً، بل أيضاً من خلال المشاركة العامة في البرنامج.

٦- وكان تمكين مستخدمي ومديري الموارد الطبيعية من تخطيط وتنفيذ ممارسات الإدارة المستدامة بطريقتين متكاملتين ولا مركزية هو الهدف الرئيسي للمرحلة الثانية لبرنامج ناميبيا لمكافحة التصحر والذي وضع له مجالان رائدان. وحددت بعض مجالات العمل المجتمعي ولكن ستقتضي متابعتها روابط مؤسسية ما زال يتعين وضعها. إن وضع نظام رصد مجتمعي للمؤشرات البيولوجية يبدو أنه قد قطع شوطاً كبيراً في أحد الموقعين الرائدتين، وربما يحتمل جداً أن يصبح مستداماً إذا ما استمرت الأنشطة. وقد سبب تدفق المعلومات إشكالاً أسفر عن عدم إبلاغ لجنة التوجيه إبلاغاً جيداً في جميع الأوقات بالأنشطة الجارية في كل مجال من مجالات التواصل. وعلى وجه الإجمال، ما برحت الإنجازات الملموسة محدودة.

٧- وكان الغرض من هذا الهدف هو معالجة الأسباب غير المباشرة أو الكامنة في تدهور الأرض، وكانت صياغته الأصلية على النحو التالي: تحديد وتنفيذ حوافز لتغيير الأنشطة البشرية ودعم إدارة الموارد الطبيعية إدارة مستدامة. وخلصت بحق بعثة الدعم لعام ١٩٩٧ إلى أن استراتيجية التأثير في الظروف الإطارية بغية التأثير إيجابياً في سلوك مستخدمي الموارد الطبيعية قد تمثلت أكثر مجالات التدخل تحديداً وأهمية فيما يتعلق بالتأثير العام على مكافحة التصحر. وأتاح التقرير عن عوامل السياسات والتصحر إحراز تقدم هام في مجال فهم أحد الأسباب الجذرية الهامة لتدهور البيئة في ناميبيا، أي الإطار السياسي. ويمكن مشاهدة نتيجة ثانوية مباشرة تتمثل في تضمين سياسة الجفاف الجديدة ومشروع قانون الأرض بعض هذه المفاهيم. كما يتيح التقرير مداخل مفيدة ودعم مفيداً للتخطيط المتكامل والتعاون المشترك بين القطاعات.

النيجر

١ - الأولويات المحددة في إطار خطط أو سياسات التنمية المستدامة

أفردت مختلف الخطط والبرامج الوطنية للتنمية المستدامة التي وضعت في النيجر قبل وبعد توقيع الاتفاقية مكاناً متميزاً للسياسات والاستراتيجيات الخاصة بمكافحة التصحر ونتائجه. وتعد سنة ١٩٨٤ سنة مرجعية إذ عُقد خلالها نقاش "مارادي" الكبير بشأن التصحر. ولا يزال النيجر، هذا البلد الواقع في منطقة الساحل، يواجه منذ استقلاله مشاكل هامة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية تتصل في جانب كبير منها بالأزمة البيئية القائمة فيه. ويجدر بالتذكير أن الصحارى تشغل أكثر من ثلثي الأقليم الوطني. وإزاء هذه الحالة، وُضع ونُفذ عدد من الخطط والاستراتيجيات الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وبعد أن اعتبرت خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٨٧-١٩٩١) مكافحة التصحر تحدياً رئيسياً ينبغي النهوض به، خُصص ثلثا استثمارات الدولة في مجال البيئة لمكافحة هذه الآفة ونتائجها. وبالإضافة إلى ذلك، يتضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي وُضع في عام ١٩٩٦ والجاري تنفيذه عدداً من المشاريع الهامة لمكافحة التصحر وآثاره.

وإلى جانب هذا البرنامج وُضعت الخطة الوطنية للبيئة من أجل التنمية المستدامة التي تُعد أداة وطنية مرجعية حقيقية في مجال السياسات والتوجهات والاستراتيجيات الخاصة بتنفيذ التعهدات التي قطعها النيجر على نفسه خلال مؤتمر قمة الأرض، وخاصة الاتفاقيات الثلاث المعقودة بعد مؤتمر ريو. ونالت هذه الوثيقة في نيسان/أبريل ١٩٩٨ إقرار واعتماد ممثلي كافة الجهات الوطنية وشركاء التعاون أثناء إحدى حلقات العمل. وتعطي هذه الوثيقة أولوية مطلقة لمكافحة التصحر في عملية السعي إلى التنمية المستدامة في النيجر. ويجري وضع الصيغة النهائية للبرنامج الوطني لمكافحة التصحر وإدارة الموارد الطبيعية، وهو أحد البرامج الستة ذات الأولوية التي تتكون منها الخطة الوطنية للبيئة من أجل التنمية المستدامة. وشكل النهج التشاركي والشراكة الركنتين الأساسيين اللذين اعتمد عليهما في وضع هاتين الوثيقتين.

وبالإضافة إلى الخطط والاستراتيجيات الوطنية المذكورة أعلاه، وُضعت و/أو نُفذت خطط واستراتيجيات قطاعية أخرى تفرد مكاناً متميزاً لمكافحة التصحر، منها مشاريع واستراتيجيات في ميدان السكان، ومكافحة الفقر، وحفظ التنوع البيولوجي، والطاقة، والتعليم الأساسي، وإدارة المناطق المحلية، وما إلى ذلك.

ويجدر بالذكر أخيراً أنه من دون انتظار نتائج ريو، وُضعت ونُفذت خطط واستراتيجيات بيئية لمكافحة التصحر. ومن هذه الخطط والاستراتيجيات: خطة العمل الحراجية، والتزام مارادي، والخطة الوطنية لمكافحة التصحر، والسياسات والاستراتيجيات الوطنية في مجال مكافحة التصحر، واستراتيجية الطاقة المحلية، وما إلى ذلك.

٢- التدابير المؤسسية المتخذة تنفيذاً للاتفاقية

أنشئ المجلس الوطني للبيئة من أجل التنمية المستدامة بموجب مرسوم رئيس الوزراء رقم 96004 المؤرخ ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، وعُهد إليه بتنسيق تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، ولا سيما اتفاقيات الأمم المتحدة المنبثقة عن ريو دي جانيرو. وللمجلس الوطني أمانة تنفيذية أنشأت عدة لجان تقنية مكلفة بصياغة ومتابعة وتقييم البرامج ذات الأولوية التي تتكون منها الخطة الوطنية للبيئة من أجل التنمية المستدامة، ومنها البرنامج الوطني لمكافحة التصحر وإدارة الموارد الطبيعية. وينتمي ثلث أعضاء المجلس إلى هيكل حكومية والثلثان الآخران إلى المجتمع المدني. ويعين هؤلاء بصورة ديمقراطية من قبل نظرائهم في الهيئات التي ينتمون إليها.

والأمانة التنفيذية للمجلس، التي تعرف باسم هيئة التنسيق الوطنية، هي دائرة عامة لا تتمتع بالاستقلال المالي وإنما تدار بالموارد التي تخصصها لها الدولة وشركاء التعاون. وتدير شؤونها مجموعة متعددة الاختصاصات من كبار الموظفين الوطنيين في الخدمة العامة.

وقد جرى التشاور حتى الآن بين هيئة التنسيق الوطنية ومجموعات الجهات المشاركة في العملية و/أو ممثليها من خلال عقد الاجتماعات والدورات التدريبية وحلقات العمل.

وعلى الصعيد التنفيذي، تتوفر للأمانة التنفيذية مواد تقنية ووسائل نقل وإن بكميات غير كافية، ولديها برنامج عمل سنوي يعتمد على المجلس. ويتولى المجلس أيضاً تقييم الأعمال التي تضطلع بها هيئة التنسيق الوطنية ورصدها والإشراف عليها.

وفيما يخص إدارة البيانات والمعلومات، ليس لدى هيئة التنسيق الوطنية مصارف بيانات وإنما لديها موقع على الشبكة العالمية وهي مرتبطة بشبكة إنترنت. وتتوفر البيانات على صعيد بعض المؤسسات المحلية التي تتعاون معها الهيئة إلا أنها بيانات مشتتة ومتاحة للجميع لأنها لم تُمنح أي مركز قانوني. ويجري البحث عن حل لهذه المسألة.

وفي إطار تنسيق ومواءمة الأنشطة المدرجة في إطار عملية الصياغة التي تقوم بها الخطة الوطنية للبيئة من أجل التنمية المستدامة والبرنامج الوطني لمكافحة التصحر وإدارة الموارد الطبيعية، أوصي باتخاذ تدابير لتعزيز الهياكل القائمة، ولا سيما الهياكل الحكومية والمنظمات غير الحكومية والرابطات والقطاع الخاص.

وأخيراً، يجري على الصعيد التشريعي والتنظيمي تنقيح نصوص القوانين القائمة وإعداد قوانين جديدة لتكييفها مع سياقات الاتفاقية، وذلك من أجل زيادة مشاركة الأهالي وتحملهم للمسؤولية في إدارة شؤون البيئة بصفة عامة ومكافحة التصحر بصفة خاصة.

٣- العملية التشاركية دعماً لإعداد برنامج العمل وتنفيذه

انتقلت الاستراتيجيات الموضوعية من أجل مكافحة التصحر من النهج القسري إلى ترويج الاستراتيجيات القطاعية والتقنية لمواجهة التحديات على نحو أفضل.

ولكن لا بد من الاعتراف بأن جميع هذه الاستراتيجيات لم تضمن ديمومة الأنشطة ولا تعزيز مشاركة الأهالي. إلا أن ظهور جهات فاعلة جديدة في المجتمع المدني منذ عام ١٩٩٠، ولا سيما المنظمات غير الحكومية، أسهم مساهمة كبيرة في تعديل دور الدولة وفروعها. وعلى هذا النحو أُعيد توزيع الأدوار المسندة إلى كل جهة تشارك في أنشطة مكافحة التصحر وظهرت إلى الوجود نهج جديدة.

وتقوم هذه النهج على تفعيل مشاركة المجتمعات المحلية وتحملها المسؤولية في صياغة وتنفيذ الأنشطة الخاصة بمكافحة التصحر، وهي نهج تنطلق منها جميع الأنشطة المندرجة في إطار تنفيذ الاتفاقية.

وبالاستناد إلى هذه الاستراتيجية التشاركية القائمة على شراكة خصبة ونشطة، نُظمت حملات إعلامية في جميع أرجاء الإقليم الوطني في إطار الاتفاقية، وفي إطار وضع واعتماد الخطة الوطنية للبيئة من أجل التنمية المستدامة والبرنامج الوطني لمكافحة التصحر وإدارة الموارد الطبيعية. إلا أن هذه الحملات لم ترتكز على أي استراتيجية وطنية للاتصال والتوعية.

وستفضي طريقة العمل التي أخذت بها الأمانة التنفيذية للمجلس الوطني للبيئة من أجل التنمية المستدامة ولجانته الوطنية المواضيعية في المدى البعيد إلى تطوير وتعزيز القدرات التي تتمتع بها دوائر الدولة والمجتمع المدني والأهالي من أجل المضي في عملية وضع واعتماد الخطة الوطنية للبيئة من أجل التنمية المستدامة والبرنامج الوطني لمكافحة التصحر وإدارة الموارد الطبيعية بصورة لا مركزية وتشاركية ومسؤولة.

٤- العملية الاستشارية دعماً لإعداد وتنفيذ برنامج العمل الوطني واتفاق الشراكة مع

البلدان المتقدمة الأطراف وغيرها من الكيانات المهتمة بالأمر

هيأت لقاءات التوعية والإعلام التي نظمها المجلس الوطني للبيئة من أجل التنمية المستدامة تأييداً كبيراً ومشاركة واسعة من شركاء التعاون في هذه العملية. وتمثلت هذه المشاركة في الحضور المادي والإسهام المالي في صوغ ووضع الخطة الوطنية للبيئة من أجل التنمية المستدامة والبرنامج الوطني لمكافحة التصحر وإدارة الموارد الطبيعية. وتولت أمانة المجلس الوطني للبيئة متابعة هذه المشاركة من خلال اللقاءات المتعددة التي نظمتها.

ولا توجد في النيجر، في الوقت الحاضر، هيئة توجيهية لشركاء التعاون تتولى تنسيق ومواءمة مساهماتهم في تنفيذ الاتفاقية. إلا أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يعد شريكاً متميزاً للنيجر في هذا الميدان، يؤدي في واقع الأمر دور هيئة توجيهية غير رسمية.

ولا يوجد حتى الآن إطار رسمي للتشاور وتوزيع الأدوار والواجبات بين البلدان أو شركاء التعاون العاملين في النيجر بشأن تنفيذ الاتفاقية. بيد أن هؤلاء يتشاورون دائماً بصفة غير رسمية قبل اتخاذ قرارات معينة (ولا سيما القرارات المتعلقة بالتمويل).

٥- التدابير المتخذة أو المزمع اتخاذها في إطار برامج العمل الوطنية، بما في ذلك التدابير الرامية إلى تحسين البيئة الاقتصادية، والحفاظ على الموارد الطبيعية، وتحسين التنظيم المؤسسي، وتحسين المعارف المتعلقة بظاهرة التصحر، ورصد آثار الجفاف وتقييمها

يضع النيجر الآن الصيغة النهائية لبرنامجها الوطني لمكافحة التصحر وإدارة الموارد الطبيعية، بالاعتماد على الدروس المستفادة والنتائج المستخلصة من تنفيذ جميع السياسات والاستراتيجيات البيئية الإقليمية والدراسات المواضيعية المتصلة بالخطة الوطنية للبيئة من أجل التنمية المستدامة والبرنامج الوطني لمكافحة التصحر وإدارة الموارد الطبيعية التي أُجريت في عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨، وكذلك بالاعتماد على توجهات الخطة وإرشادات الاتفاقية. وقد روعيت في تنفيذ البرنامج الوطني لمكافحة التصحر وإدارة الموارد الطبيعية مشاريع عدة منها مشروع إدارة الموارد الطبيعية، ومشروع إدارة الأراضي الزراعية في منطقة فيلينغيه، والمشروع الزراعي الحراجي الرعوي، ومشروع الطاقة الثاني، ومشروع وادي تركا الأسفل.

وثمة أحد عشر برنامجاً فرعياً اختير واعتمد في مشروع البرنامج الوطني لمكافحة التصحر وإدارة الموارد الطبيعية، وتدور هذه المشاريع حول ثلاثة محاور استراتيجية تحدد مجالات عملها الرئيسية هي:

- الموارد الطبيعية وطريقة استغلالها؛
- الاحتمالات والمعوقات المتصلة بإدارة الموارد الطبيعية؛
- آليات دعم مكافحة التصحر وإدارة الموارد الطبيعية.

وبالاستناد إلى ما تقدم وإلى الاحتياجات التي أبدتها المجتمعات المحلية، حُددت واعتمدت إجراءات عاجلة تعتبر رائدة. والغاية من هذه الإجراءات أن تشكل الأساس لاستراتيجية تعبئة شركاء التعاون والحصول على تأييدهم لعملية تنفيذ البرنامج الوطني لمكافحة التصحر وإدارة الموارد الطبيعية.

ولن تؤدي جميع هذه الأفكار ثمارها ما لم تحدّد إجراءات تعزيز القدرات الوطنية في مجال مكافحة التصحر، وخاصة على الصعيد المحلي. ولهذا السبب، تتوخى الخطة الوطنية للبيئة من أجل التنمية المستدامة برنامجا متصلا بها يتضمن ثلاثة عناصر هي: الدعم المؤسسي؛ والإعلام والتثقيف والاتصال في مجال البيئة؛ ومتابعة الشؤون البيئية ونظام المعلومات البيئية.

وفي ما يخص القدرات المحلية التي ما برح تعزيزها يصطدم بمشاكل لا حصر لها، سلك النيجر سبيل اللامركزية. واعتماد القانونين N96-05 و N96-06 المؤرخين ٦ شباط/فبراير ١٩٩٦ والمتصلين باللامركزية يمثل بلا شك أساسا متينا لتعزيز القدرات المحلية وتطوير الشراكة على مستوى القاعدة الشعبية، الأمر الذي يكفل تفعيل مشاركة الأهالي وتحملهم المسؤولية، وإنشاء نظم إنتاج مستدامة ومراعية للبيئة.

واحترّم نظام الشراكة القائم بين مختلف الجهات المساهمة في العملية. إلا أنه لا يزال يتعين سد بعض الثغرات على صعيد المنظمات غير الحكومية.

وفي ما يتعلق بالبرنامج الوطني لمكافحة التصحر وإدارة الموارد الطبيعية، يجب تعزيز المعارف المحلية وتنشيط وتعزيز هياكل التعليم والتدريب والإعلام القائمة.

ومما قام به النيجر على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، بصفته عضوا في اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل وفي الاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا، اللذين ينسقان صياغة برنامج العمل دون الإقليمي، أنه أدمج في برنامجه الوطني لمكافحة التصحر وإدارة الموارد الطبيعية شواغل وأهداف الاتفاقية على الصعد الوطنية ودون الإقليمية والدولية، وتحديدًا توجهات برنامج العمل دون الإقليمي.

ويجدر بالذكر أيضا أن النيجر سبق أن أقام اتصالات التنسيق هذه عن طريق الخطة الوطنية للبيئة من أجل التنمية المستدامة وغيرها من البرامج التي ترمي بصفة أساسية إلى ضمان الأمن الغذائي، والأمن في ميدان الطاقة، واستدامة النمو الاقتصادي، ومكافحة الفقر.

وعلى صعيد شركاء التعاون، لوحظت أيضا بعض الصعوبات التي أدت إلى التأخر في توفير الأموال في الوقت المناسب. إلا أن جميع الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف التي وقعها هؤلاء الشركاء مع النيجر في إطار تنفيذ الاتفاقية احترمت بوجه عام وهي في طور التنفيذ.

٦- المخصصات المالية في الميزانية الوطنية دعماً لتنفيذ الاتفاقية، وأشكال المساعدة المالية والتعاون التقني المقدمة والمطلوبة، مع تحديد الاحتياجات وترتيبها بحسب أولويتها

أنشأ النيجر آليات هامة أغلبها تدابير مؤسسية ترمي إلى تيسير استفادة الجهات الفاعلة المحلية من مصادر التمويل المتاحة. ومن هذه الآليات نصوص تشريعية وتنظيمية وضعت بموجب قوانين وأوامر حكومية. وبالإضافة إلى القوانين والأوامر المتصلة باللامركزية، يجدر بالذكر الأمر 92-037 المؤرخ ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٢ بشأن الأسواق الريفية، والنصوص المتعلقة بنظام التمويل اللامركزي، والقانون 98-96 المؤرخ ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ الذي ينشئ في المادة ١٥ منه صندوقاً وطنياً للبيئة.

ومما يسهل أيضاً استفادة الجهات الفاعلة المحلية من الموارد وجود مشاريع لممارسة الادخار الائتماني أو الائتمان الادخاري أو الائتمان وحده بالإضافة إلى أنشطة التنمية عن طريق مكافحة التصحر. ومن هذه التدابير ما هو دائم وما هو مؤقت.

ومصادر تمويل الجهات الفاعلة المحلية في الوقت الحاضر هي: الدولة، والمؤسسات الحكومية المحلية، والمنظمات غير الحكومية والرابطات، والشركاء الخارجيون عن طريق التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف.

وقد أنشأت دولة النيجر، بقرارها N93/PM/CNEDD المؤرخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، لجنة تقنية تُعنى بتمويل الخطة الوطنية للبيئة من أجل التنمية المستدامة، وهي ترمي بذلك إلى تحديد أشكال جديدة لتمويل مكافحة التصحر. إلا أن اللجنة التقنية لم تنته بعد من إعداد ملاحظاتها. ويتعين استعراض الحالة لتحديد طرائق تشغيل الصندوق وإنشاء هيكل يكلف بإدارته.

وعبأت دولة النيجر موارد على الصعيدين الوطني والدولي من أجل إنجاز وضع الخطة الوطنية للبيئة من أجل التنمية المستدامة والبرنامج الوطني لمكافحة التصحر وإدارة الموارد الطبيعية. إذ تمكنت الدولة وشركاؤها في التعاون من تعبئة ما يزيد على ٢٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ فرنك من فرنكات الاتحاد المالي الأفريقي. وعبأ النيجر وحده ٥٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ فرنك (يشمل هذا المبلغ جميع الأنشطة)، أي ما يعادل ٤١,٨٦ في المائة من مجموع المبالغ الموفرة. ويدل ذلك على الأهمية التي يوليها النيجر لمكافحة آفة التصحر ونتائجها.

لقد استفاد النيجر، في ميدان مكافحة التصحر، من المساعدة التقنية المقدمة من البلدان الأفريقية وبلدان الجنوب في إطار التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ومن بلدان الشمال، وكذلك من الهيئات الإقليمية والدولية المختصة.

٧- استعراض المعايير والمؤشرات المستخدمة لقياس التقدم المحرز وتقييمها

لدى النيجر آليات هامة لرصد ومتابعة الأوساط البيئية ولديه نظم معلومات بشأن التصحر، وهي آليات ونظم تتيحها مختلف المشاريع والمؤسسات الإقليمية والدولية العاملة في النيجر، ومع ذلك يلاحظ أن المعلومات المتاحة للجهات الفاعلة على اختلافها لا تزال محدودة للغاية. كما لا يوجد سوى عدد قليل جداً من الآليات الاستشارية الخاصة بتحليل النتائج المتاحة. ويتطور كل هيكل من الهياكل تبعاً لمصلحته من دون مراعاة الهياكل الأخرى واحتياجاتها. وهذا الوضع يعلله جزئياً عدم وجود نظام وطني للمعلومات بشأن التصحر.

وثمة مهمة عاجلة يجب أن تنهض بها هيئة التنسيق الوطنية ألا وهي الاشتراك مع مختلف الجهات الفاعلة في وضع المؤشرات الوطنية انطلاقاً من المنهجية التي اعتمدها مؤتمر الأطراف الثاني ومن التجارب الجارية في النيجر وفي إنشاء نظام وطني لتناقل المعلومات الموثوق بها.

نيجيريا

معلومات أساسية

تقع نيجيريا بين خطي العرض ٤° و ١٤° شمالاً وبين خطي الطول ٢° و ١٤° شرقاً. ويشمل البلد بحكم اتساع إقليمه نظماً مناخية ووحدات مادية وجغرافية متنوعة تمثل طائفة واسعة من المناطق البيئية مثل الغابات المطيرة، وسافانا غينيا، وسافانا السودان، ونباتات منطقة الساحل. وتقع سافانا السودان والغطاء النباتي لمنطقة الساحل بين خطي العرض ١٢° و ١٤° شمالاً. والمنطقة شبه القاحلة التي تشمل المنطقة السودانية الساحلية معرضة بطبيعتها وخصائصها لعملية التصحر، وهي أكثر المناطق تأثراً بالضغط المناخي والبشرية الناجمة عن التزايد السريع في عدد السكان وكثافة الأنشطة الاقتصادية. ولذلك تقتضي مشكلة التصحر اهتماماً عاجلاً وشاملاً لضمان استمرار المنطقة شبه القاحلة في دعم الحياة الاقتصادية والاجتماعية فيها.

نطاق التصحر وشدته

لم يحدد نطاق التصحر في نيجيريا وشدته تحديداً كاملاً ولم يوثق معدل تقدمه توثيقاً مناسباً. إلا أن التقديرات تشير إلى أن ظروف التصحر تأتي سنوياً على نحو ٣٥١ ٠٠٠ هكتار من أراضي البلد، وأنها تتقدم جنوباً بمعدل ٠,٦ كيلومتر في السنة. ويعد التصحر الذي يشمل الولايات الشمالية العشر أشد المشاكل البيئية إلحاحاً، ويستأثر بنحو ٧٣ في المائة من التكلفة الإجمالية المقدرة بنحو ٥,١١ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة التي يتكبدها البلد كل سنة نتيجة الترددي البيئي.

الجهود الوطنية السابقة لمكافحة التصحر

أدى الجفاف الذي ضرب منطقة الساحل في عامي ١٩٧٢ و ١٩٧٣ إلى وضع برامج التحريج وبناء السدود للري وإنشاء المؤسسات الوطنية المناسبة. وتشمل هذه المؤسسات سلطات تنمية أحواض الأنهار، ووحدة تنظيم الحراثة وتقييمها وتنسيقها، ولجنة التنسيق الوطنية لمكافحة التصحر.

السياسات الوطنية

أحاطت الحكومة علما بمشاكل التصحر المتعددة القطاعات. ووضعت في هذا الصدد عددا من السياسات والخطط التي تشمل ميادين تمتد من الزراعة إلى الطاقة. ومن السياسات المتصلة بمكافحة التصحر السياسة الوطنية للبيئة والسياسة الزراعية الوطنية.

الخطط والاستراتيجيات

وُضعت بالإضافة إلى السياسات الأتفة الذكر بعض الخطط والاستراتيجيات التي تتضمن عناصر تتصدى لمسألة التصحر. ومن هذه الخطط والاستراتيجيات خطة العمل البيئية الوطنية النيجيرية، وخطط العمل البيئية للولايات. وقد أُعدت خطط العمل البيئية للولايات لكل ولاية من الولايات الست والثلاثين المكونة للاتحاد وإقليم العاصمة الاتحادية، وتتمثل في عمليات تخطيط وتنفيذ تشاركية تسعى إلى إدماج المنظورات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في سياسات وخطط وبرامج كل ولاية من الولايات وجميع أصحاب المصلحة والجماعات المعنية داخل الولاية. أما الولايات الواقعة ضمن المنطقة المعرضة للتصحر فقد أعطت تقاريرها الخاصة بخطط عملها الأولوية للمشاكل البيئية، حيث تحتل مشكلة التصحر مركز الصدارة.

ومن الخطط والاستراتيجيات الأخرى خطة العمل الوطنية للحراثة، والاستراتيجية الوطنية لحفظ البيئة، وخطة العمل لحفظ الموارد الطبيعية، والخطة العامة الوطنية للموارد المائية، والاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين للتنوع البيولوجي، وجدول الأعمال الأخضر لتقرير "رؤيا عام ٢٠١٠"، وجدول الأعمال الوطني النيجيري للقرن ٢١.

الإطار القانوني

دخلت حيز النفاذ في نيجيريا بعض القوانين واللوائح الوطنية والولائية المتعلقة بصفة مباشرة أو غير مباشرة بمكافحة التصحر أو بالمسائل ذات الصلة، وذلك قبل بدء نفاذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. ويتضمن الكثير من هذه القوانين أحكاما تتصدى لأسباب التصحر مثل إزالة الأحراج، والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية، والممارسات الزراعية غير المناسبة، وحرق الأدغال، وما إلى ذلك. ومن هذه القوانين مرسوم الوكالة

الاتحادية لحماية البيئة، والمرسوم ١٠١ لعام ١٩٩١ بشأن المنتزهات الوطنية، والمرسوم ٨٦ لعام ١٩٩٢ بشأن تقييم الأثر البيئي، ومرسوم الأنواع المهددة بالانقراض (مكافحة التجارة والاتجار الدوليين بالأنواع الحيوانية والنباتية) لعام ١٩٨٥، والمرسوم ١٠١ لعام ١٩٩٣ بشأن الموارد المائية الوطنية.

أما الولايات المكونة للبلد فلدى معظمها قوانين متعلقة بالحراثة والزراعة والحياة البرية، ولوائح ناظمة لحرق الأدغال والرعي. وترمي فئات القوانين هذه إلى مكافحة أسباب التصحر الملحوظة الآنف الذكر. وأهم القوانين المتصلة بمكافحة التصحر هي قوانين الحراثة التي أدرك العفاء معظمها وباتت تقتضي المراجعة.

الإطار المؤسسي

أنشئت في البلد عدة ترتيبات مؤسسية لإدارة الشؤون المتصلة بالتصحر حتى قبل بدء نفاذ اتفاقية مكافحة التصحر. وبعض هذه المؤسسات يُعنى بوضع السياسات وبعضها الآخر يشارك فعليا في تنفيذ السياسات والمشاريع الحكومية المدروسة الرامية إلى منع التصحر وتخفيف مخاطره. وقد أنشئت الوكالة الاتحادية لحماية البيئة في عام ١٩٨٨ وعُهد إليها بالمسؤولية عن حماية البيئة، وحفظ التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية، بما في ذلك السياسات المتصلة بمكافحة التصحر. وتؤدي هذه الوكالة في واقع الأمر دور مركز التنسيق الوطني في نيجيريا لاتفاقية مكافحة التصحر. وثمة مؤسسات أخرى تُعنى بمكافحة التصحر منها:

- الوزارة الاتحادية للزراعة والموارد الطبيعية؛
- قسم الحراثة في الوزارة الاتحادية للزراعة والموارد الطبيعية؛
- اللجنة التنسيقية لتنظيم الحراثة (وحدة تنظيم الحراثة وتقييمها وتنسيقها) التي أنشئت لتنسيق ورصد تنفيذ برنامج الحراثة الثاني؛
- دائرة المنتزهات الوطنية التي أنشئت لإدارة جميع المنتزهات الوطنية في نيجيريا؛
- الوزارة الاتحادية للموارد المائية والتنمية الريفية، وهي مسؤولة في جملة أمور عن إدارة الموارد المائية عموما في البلد، بما في ذلك سلطات تنمية أحواض الأنهار في البلد التي أنشئت لجمع الموارد المائية وتخزينها وتوزيعها لأغراض الري والصيد وغيرها من الأغراض الزراعية؛
- مركز دراسات المناطق القاحلة/مراكز بحوث الطاقة؛

المؤسسات الثنائية/المتعددة الأطراف

تقيم نيجيريا عددا من العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف المتصلة بصفة مباشرة أو غير مباشرة بمكافحة التصحر. ومن المؤسسات التي تربطها علاقات بنيجيريا أمانة اتفاقية مكافحة التصحر، ولجنة حوض بحيرة تشاد، ولجنة التعاون المشتركة بين نيجيريا والنيجر، والمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة، واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل، والاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا، ووكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية، وإدارة المساعدة الدولية. وثمة مؤسسات أخرى مثل البنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، والصندوق العالمي للطبيعة، والجمعية الملكية لحماية الطيور. وتعاملت الحكومة أيضا مع عدد من منظمات المجتمع المدني مثل فريق العمل النيجيري للدراسات البيئية، والمؤسسة النيجيرية لحفظ البيئة، ومرصد السافانا، واتحادات المزارعين، والرابطات النسائية، وما إلى ذلك.

أما المؤسسة الرئيسية المسؤولة عن مكافحة التصحر على مستوى الولايات فهي قسم الحراجة في وزارة الولاية للزراعة والموارد الطبيعية. ومن المؤسسات الأخرى المعنية بمكافحة التصحر وكالات حماية البيئة في الولايات التي تتولى المسؤولية عن حماية البيئة وحفظ التنوع البيولوجي. ووكالات حماية البيئة ووزارات الزراعة والموارد الطبيعية في الولايات العشر المعرضة للتصحر هي أعضاء في لجنة التنسيق الوطنية لمكافحة التصحر.

التدابير الجاري تنفيذها

ثمة عدد من الأنشطة الجاري تنفيذها لمكافحة التصحر في نيجيريا. وهذه الأنشطة هي عبارة عن تدابير ترمي إلى تخفيف حدة الفقر، وحفظ التنوع البيولوجي، واستصلاح الأراضي المتردية، وتعزيز أنشطة التوعية للتصحر، وبرنامج التثقيف البيئي. ومن التدابير الأخرى إنشاء نظام للمعلومات البيئية، وإجراء البحوث والدراسات الاستقصائية، وتشجيع تكنولوجيات كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة، والتدابير الرامية إلى تعزيز المؤسسات وبناء القدرات.

البرامج والأنشطة المقررة

نظرا إلى حجم مشكلة التصحر واتساع نطاقها في البلد، ستركز البرامج الحكومية المقبلة على وقف التصحر بحماية المناطق المعرضة للتصحر، وإعادة تأهيل المناطق المتأثرة وإسباغ طابع مؤسسي على إجراءات تخفيف الجفاف. ومن المقرر أيضا أن تُستخدم بحلول عام ٢٠١٠ تكنولوجيات مواتية للبيئة، مثل توفير السخانات الشمسية، والمقطرات الشمسية، والمجففات الشمسية، وتزويد القرى بمضخات تعمل بالكهرباء الضوئية، وتنفيذ مشاريع مد الكهرباء الشمسية، وتوفير البرادات العاملة بالطاقة الشمسية لمراكز الصحة الريفية.

العملية الاستشارية والتشاركية

اعترافاً بضرورة إشراك جميع أصحاب المصلحة في إعداد برامج العمل لمكافحة التصحر، تعاونت الحكومة مع الجهات المعنية كالمنظمات غير الحكومية، والمنظمات المجتمعية، والقطاع الخاص المنظم، وزعماء المجتمعات المحلية، والمؤسسات الأكاديمية والبحثية، والمنظمات دون الإقليمية والمتعددة الأطراف. وتعاونت الحكومة بصفة عامة مع الاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا، واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل، ولجنة حوض بحيرة تشاد، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمملكة المتحدة (إدارة المساعدة الدولية)، وحكومة الولايات المتحدة، ومع منظمات غير حكومية مثل الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، والصندوق العالمي للطبيعة، والجمعية الملكية لحماية الطيور، وفريق العمل النيجيري للدراسات البيئية، والمؤسسة النيجيرية لحفظ البيئة، وما إلى ذلك.

مصادر الأموال

تعد الوزارة الاتحادية للزراعة والموارد الطبيعية والوكالة الاتحادية لحماية البيئة المؤسستين الرئيسيتين المسؤولتين عن مكافحة التصحر في البلد. وتستمد هاتان المؤسستان التمويل من منح سنوية مقدمة في شكل مساعدات عن طريق وزارة المالية الاتحادية، والمنح الخاصة المقدمة من مكتب الصندوق الإيكولوجي، وترد المساعدة التمويلية المتبقية نقداً أو عينا من المنظمات الثنائية أو المتعددة الأطراف. والصندوق الإيكولوجي هو صندوق خاص مكون بنسبة ٢ في المائة من الحساب الاتحادي السنوي، وهي نسبة تخصصها الحكومة الاتحادية لمعالجة المشاكل البيئية، بما فيها مشكلة التصحر.

وتشمل المشاريع الرئيسية الممولة من مخصصات الميزانية السنوية مشروع تحريج المنطقة القاحلة وحملة التشجير الوطنية.

البرامج/المشاريع المنفذة بمساعدة دولية

أدى الجفاف الذي ضرب منطقة الساحل في البلد في السبعينات والثمانينات إلى اختلال العمليات البيولوجية، واستنفاد الموارد المائية، وتباطؤ نمو الأشجار، وإلى خسائر في الثروة الحيوانية والإنتاج الزراعي. وأفضت التدابير الحكومية إلى تسخير أموال لومي لدعم ثلاثة برامج في المناطق المتأثرة بالجفاف. ومن هذه البرامج برنامج سوكوتو البيئي، وبرنامج تنمية المنطقة القاحلة الشمالية الشرقية.

وثمة برامج رئيسية أخرى متعددة الأطراف تشمل مشروع التحريج الثاني التابع للبنك الدولي، ومشروع حفظ الأراضي الرطبة في هادجياب نغورو.

استعراض المعايير والمؤشرات

تقوم نيجيريا بتحديد معايير ومؤشرات للمشاريع الإنمائية، بما في ذلك البرامج والمشاريع الخاصة بمكافحة التصحر. وتتولى لجنة التخطيط الوطنية رصد جميع المشاريع. إلا أن اللجنة تتعاون مع الوكالة الاتحادية لحماية البيئة في رصد المشاريع البيئية. وتشارك وكالات حكومية مختلفة أخرى أيضا في رصد مشاريعها القطاعية كجزء من مسؤولياتها المتعلقة بجهود البلد الإنمائية.

خاتمة

يتضمن هذا التقرير موجزا لحالة التصحر في البلد، والاتجاهات التاريخية والجهود الوطنية السابقة والتدابير الحالية والمقررة لمكافحة ظروف التصحر السريعة الانتشار. وأبرز التقرير أيضا عجز الحكومة عن توفير أموال كافية لمكافحة التصحر وأكد ضرورة استعراض وتبسيط السياسات والتشريعات الرامية إلى وقف انتشار ظروف التصحر. وأخيرا، أولى التقرير اهتماما خاصا للقضية الأساسية المتمثلة في صوغ برنامج عمل وطني ووضع مؤشرات ومعايير لرصد ظروف التصحر والتقدم المحرز في تنفيذ برامج التدخل.

رواندا

أولا- ١ حالة البيئة في رواندا

تقع رواندا في وسط أفريقيا وتبلغ مساحتها الإجمالية ٣٣٨ ٢٦ كيلومترا مربعا. وتحدها أوغندا شمالا، وتنزانيا شرقا، وبوروندي جنوبا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية غربا. ويبلغ عدد سكانها ٧ ٥٠٠ ٠٠٠ نسمة، يقطن أغلبهم في الأرياف ويمارسون الزراعة. وتواجه رواندا مشاكل أساسية تتمثل في الضغط السكاني والفقر والامية، وهي مشاكل تتسبب في تدهور البيئة الملحوظ في البلد، مثل التعرية، وتسارع ظاهرة إزالة الأحراج، وتراجع خصوبة التربة، وانقراض الأنواع الحيوانية والنباتية نتيجة التضاؤل المستمر في رقعة المناطق البرية.

وهذه المشاكل موجودة منذ أمد بعيد في رواندا، ولكنها بلغت ذروتها أثناء الحرب التي استمرت من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ إلى تموز/يوليه ١٩٩٤، حيث دُمر ما يزيد عن ١٥ ٠٠٠ هكتار من الغابات، ولحقت الأضرار بـ ٣٥ ٠٠٠ هكتار منها، ودُبح واستُهلك ٨٠ في المائة من المواشي البقرية و ٩٠ في المائة من المجترات الصغيرة أو الدواجن، عدا عن السكان الذين قُضوا في الحرب وخاصة أثناء الإبادة الجماعية التي استمرت من نيسان/أبريل إلى تموز/يوليه ١٩٩٤.

وفي أعقاب أعمال الإبادة الجماعية والمجازر التي ارتُكبت سنة ١٩٩٤، وضعت رواندا في عداد أولوياتها اتخاذ إجراءات في سبيل تحقيق التنمية المستدامة الضرورية والتي تقتضي إصلاح الهياكل الأساسية واسترجاع الثروة الطبيعية والبيولوجية المدمرة أثناء الحرب.

وتظهر المشاكل البيئية في رواندا في مختلف المجالات الحساسة، وبوجه خاص في المجالات التالية:

- الزراعة مع تراجع خصوبة التربة بسبب الاستغلال المفرط والتعرية؛
- الميدان الحراجي مع التراجع التدريجي للمساحات المحمية وما يخلفه ذلك من تأثير سلبي في التنوع البيولوجي؛
- اعتماد الأسر اعتمادا كبيرا على الأخشاب والفضلات النباتية كمصدر للطاقة وقلة استخدام مصادر الطاقة الأخرى؛
- الاستغلال العشوائي للمستنقعات وعدم تنظيمها تنظيما مناسباً مما يؤدي إلى جفافها؛
- عدم مشاركة المرأة مشاركة كافية في حماية البيئة؛
- ضعف إدماج البعد البيئي في برامج التعليم.

أولاً- ٢ استراتيجيات التنمية

تبذل رواندا قصارى جهدها في الميدان الاجتماعي الاقتصادي لتشجيع مشاركة المرأة في الإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية.

وفي إطار مكافحة التصحر، تبذل رواندا جهوداً من أجل إدماج البعد البيئي في سياستها.

وفي ما يخص حماية الموارد الطبيعية، ركز بلدنا بوجه خاص على أشد الميادين هشاشة ووضع قوانين تنظمها.

ومن هذه القوانين قانون المناطق المحمية، وقانون الحراجة، وقانون المياه، والقانون العقاري، وقانون تنظيم المستنقعات، وقانون تنظيم الأراضي، وقانون البيئة الجاري إعداده.

أولاً- ٣ العملية التشاركية دعماً لإعداد برنامج العمل الوطني وتنفيذه

لئن كانت رواندا قد اضطلعت بأنشطة متصلة بمكافحة التصحر قبل اعتماد اتفاقية مكافحة التصحر وواصلت هذه الأنشطة بعد اعتماد الاتفاقية فالفضل يعود في ذلك إلى الشراكة المطردة التي أقامتها مع المجتمعات المحلية، وإلى جهود الوزارات المعنية بصفة مباشرة أو غير مباشرة بمسائل البيئة، وإلى التمويل المقدم من البلدان الأجنبية للمشاريع البيئية.

وفي إطار صياغة برنامج العمل الوطني، تعزز رواندا إنشاء هيئة التنسيق الوطنية في أقرب وقت ممكن.

أولاً- ٤ الإجراءات المتخذة في إطار برنامج العمل الوطني

بدأ الاهتمام بمشكلة البيئة منذ سنة ١٩٢٠ عندما أنشئت مناطق محمية، وأخذت تدابير لحماية التربة ومنع تعريتها.

وتستمر في بلدنا الجهود الرامية إلى حفظ التربة وإعادة تشكيل النظم الإيكولوجية المتضررة.

وإعداد برنامج العمل الوطني في إطار تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر عملية تدرج في سياق السياسة الوطنية لحماية البيئة.

ولذلك، لئن كان حفظ الموارد الطبيعية مسألة تقع إلى حد بعيد في دائرة اختصاص الدولة، فقد ظهر اليوم تغير في الاتجاه مع تشجيع النهج التشاركي.

ويعتزم بلدنا البدء في إعداد برنامج العمل الوطني في شهر تموز/يوليه ١٩٩٩، على الرغم من معوقات الموارد البشرية والمادية والمالية.

أولاً- ٥ المعايير والمؤشرات المستخدمة لقياس التقدم المحرز وتقييمها

ثمة عدد من المؤشرات التي يمكن وضعها في الاعتبار لضمان تقدم ونجاح تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر هي:

- مستوى وعي السكان؛
- مدى حفظ مياه الأمطار؛

- مدى إنهاء المراعي؛

- المساحات المعاد تشجيرها، وما إلى ذلك.

السنغال

شكل اعتماد المجتمع الدولي اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٤ مرحلة هامة في تجسيد التعهدات المقطوعة إبان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عُقد في ريو دي جانيرو (البرازيل) سنة ١٩٩٢.

وكانت السنغال من بين أول الدول التي وقعت وصدقت على الاتفاقية، مما يشهد على الأهمية التي توليها السلطات العليا لمكافحة التصحر.

والسنغال بلد ينتمي إلى منطقة الساحل، وذو مناخ مداري شبه قاحل. وقد أصابته منذ السبعينات نوبات من الجفاف الشديد وعانى ضغطا شديدا على الموارد الطبيعية.

ويبلغ عدد سكان البلد نحو ٨.٨ ملايين نسمة، ويقدر نموهم بنسبة ٢,٧ في المائة، ويقوم ٦١ في المائة منهم في الأرياف، مع وجود تجمعات كثيفة حول المراكز الحضرية الكبيرة مثل العاصمة دكار (بلغت الكثافة السكانية في دكار ٣ ٧٩٦ نسمة في عام ١٩٩٧ مقابل متوسط وطني قدره ٤٥ نسمة).

وثمة تباين بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي الذي يعوقه بشدة تدهور الموارد الطبيعية التي تشكل القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني. كما أن سياسات التكيف الهيكلي المعمول بها منذ عام ١٩٧٨ وتخفيض قيمة فرنك الاتحاد المالي الأفريقي مؤخرا لم تؤد إلى تحسن ملموس في الأوضاع المعيشية للسكان، سواء في الأرياف أو في المدن.

وفي هذا السياق، عكفت السنغال مدة ثلاث سنوات، بوصفها طرفا في اتفاقية مكافحة التصحر، وبموجب التزاماتها كبلد من البلدان المتأثرة، على صياغة الصك الأساسي لتنفيذ الاتفاقية، أي برنامج العمل الوطني.

وتمحور إعداد برنامج العمل الوطني حول صياغة خطة العمل الوطنية للبيئة التي تمثل لبلدنا الإطار الاستراتيجي العام الذي سيسمح بإدماج البعد البيئي في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ونظرا إلى الطابع دون الإقليمي الشامل لعدة مجالات وقطاعات، تم التنسيق أيضا مع الاستراتيجيات والخطط الأخرى النافذة في الميادين الاجتماعية الاقتصادية (مكافحة الفقر، والصحة، والتعليم والتدريب، والزراعة، والحراجة، وتربية الحيوان، والطاقة، والمياه...) ويراعي البرنامج أيضا الدروس المستفادة من التجارب السابقة في مجال مكافحة التصحر على الصعيد الوطني.

وعموما، تتمتع السنغال في الوقت الحاضر بإطار مؤسسي وقانوني يسر اعتماد نهج تشاركي ولا مركزي في إطار عملية صياغة برنامج العمل الوطني. ومن شأن هذا النهج أن يكفل تنفيذ البرنامج تنفيذا جيدا.

والواقع أنه يمكن إبراز عدد من العوامل المواتية على الصعيدين المؤسسي والقانوني في هذا الصدد:

- عملية اللامركزية الإقليمية التي تمنح المؤسسات الحكومية المحلية صلاحيات واسعة في مجال إدارة الموارد الطبيعية والبيئة. وعلى هذا النحو، تتولى البلديات والمجتمعات الريفية والمناطق عددا من الأنشطة المتصلة بمكافحة التصحر؛
- اعتماد قانون جديد للحراجة (القانون رقم 98-03 المؤرخ ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ والمرسوم رقم 98-164 المؤرخ ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٨). وهو قانون يتيح للمؤسسات الحكومية المحلية إدارة الموارد الحراجية للمناطق المحلية إدارة لامركزية بالاستناد إلى خطط التنظيم المحلية التي يقرها ممثل الدولة؛
- تنظيم فئات مختلفة من الجهات الفاعلة غير الحكومية في أطر منظمة وتوحيدية تتبع بوجه عام نموذج اللامركزية الإدارية؛
- وجود دوائر تقنية لا مركزية مستقلة عن الإدارة مكلفة بدعم المنتجين على جميع مستويات الإقليم الوطني (المناطق، المقاطعات، الأفضية)؛
- إنشاء المجلس الأعلى للموارد الطبيعية والبيئة (بموجب المرسوم رقم 98-885 المؤرخ ٤ آب/أغسطس ١٩٩٣) الذي يشكل إطارا للتشاور بين مختلف الجهات الفاعلة ولمواءمة مختلف السياسات القطاعية في مجال إدارة الموارد الطبيعية والبيئة.

والمجلس الأعلى للموارد الطبيعية والبيئة الذي يؤدي دور هيئة التنسيق الوطنية هو هيكل وزاري مشترك مكون من ثلاثة أجهزة:

- المجلس الوزاري المشترك، وهو الجهاز المقرر، ويرأسه رئيس الوزراء؛

- اللجنة الدائمة، وهي جهاز المتابعة، ويرأسها الوزير المكلف بشؤون البيئة؛
- الأمانة الدائمة، وهي الجهاز التنفيذي، وتتكون من فريق متعدد الاختصاصات يديره منسق تعيينه وزارة البيئة وحماية الطبيعة.
- ويتولى المجلس الأعلى للموارد الطبيعية والبيئة المهام التالية، عن طريق مركز التنسيق الوطني المكلف بتنسيق تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر:
- تنظيم وإدارة أفرقة عمل بشأن مواضيع مركزية وبشأن إدارة الموارد الطبيعية؛
- وضع المعلومات والتشاور مع مختلف شركاء القطاع الاجتماعي الاقتصادي المعنيين بإدارة الموارد الطبيعية وحماية البيئة؛
- ضمان اتساق برنامج العمل الوطني مع عمليات التخطيط الأخرى ومع برنامج العمل دون الإقليمي.

واتخذت الأمانة الدائمة للمجلس منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ مقرها في مركز المتابعة الإيكولوجية الذي عُين مديره العام أميناً دائماً للأمانة، الأمر الذي أتاح لهيئة التنسيق الوطنية أن تعمل وتنتهي بوجه خاص من صياغة برنامج العمل الوطني بنجاح.

وبغية تنفيذ الأحكام الرئيسية للاتفاقية المتصلة بإقامة شراكة نشطة بين مختلف الجهات الفاعلة في جميع مراحل العملية، أنشئ فريق استشاري تدارسي يمثل مجموع الفئات الفاعلة (دوائر الدولة، وهيكل التدريب والبحث، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، والحركة النقابية، والمنتجون، والنساء، والشباب، والعاملون في مجال الاتصالات، والمنتخبون المحليون، ومن إليهم).

وأتاح إنشاء هذا الفريق وضع آلية للتوجيه الجماعي لإعداد برنامج العمل الوطني لمكافحة التصحر من خلال التشاور والتنسيق والتقييم الدوري طيلة العملية. ومن شأن هذه الآلية أن تجعل التنفيذ تشاركياً.

وقد أمكن الاضطلاع بكل هذا العمل حتى اليوم بفضل اشتراك الفئات الفاعلة على اختلافها ودعم الشركاء الدوليين مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية، ووكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية، وهولندا، وفرنسا، والوكالة الألمانية للتعاون التقني، والوكالة الكندية للتنمية الدولية، وأمانة اتفاقية

مكافحة التصحر، واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل. ويجتمع كل هؤلاء الشركاء في السنغال في الفريق غير الرسمي للمانحين العاملين في ميدان البيئة الذي عُهد بأمانته إلى هولندا.

ويتيح هذا الفريق تبادل المعلومات بين الشركاء الدوليين بغية ضمان الاتساق بين الأنشطة التي يضطلع بها كل منهم. ويطلع هذا الفريق بصفة منتظمة، في اجتماعات تشاور موسعة معقودة في الأمانة الدائمة، على مدى تقدم العملية، وقد أبدى آراءه واقتراحاته كلما اقتضى الأمر.

واضطرت الدولة أثناء العملية إلى اعتماد استراتيجيات شتى (مثل إنشاء المجلس الأعلى للموارد الطبيعية والبيئة ومركز المتابعة الإيكولوجية، وتعزيز التشاور، وتوفير مختلف أشكال الدعم المؤسسي) من أجل إنجاز برنامج العمل الوطني من دون تخصيص موارد محددة لإعداده. كما أن الموارد المالية التي حددتها هيئة التنسيق الوطنية في بادئ الأمر تعذرت تعبئتها تعبئة كاملة في الوقت المناسب، أثناء مرحلة صياغة البرنامج مع الشركاء الإنمائيين. وترتب على ذلك بعض التأخير في المراحل الأولى من البرمجة.

ومع إعادة تأكيد المانحين لالتزاماتهم واعتماد آليات تمويل مناسبة لبرنامج العمل الوطني قريباً، يُتوقع تعبئة قدر كبير من الموارد اللازمة بمشاركة الدولة، والجهات غير الحكومية، والشركاء الإنمائيين.

وفي هذا السياق، اتخذ عدد من الإجراءات ابتغاء ما يلي:

- تنشيط عملية التشاور غير الرسمي بين الشركاء الدوليين وهيئة التنسيق الوطنية والجهات الفاعلة الأخرى؛
- تعزيز قدرات الجهات الفاعلة وهيئة التنسيق الوطنية؛
- تعزيز الإطار المؤسسي والقانوني؛
- تعزيز التعاون التقني؛
- القيام في أقرب موعد ممكن بإنشاء آلية تمويل أكثر تكاملاً لمكافحة التصحر تمدّ بمساهمات مالية مختلفة (الدولة، الجهات المحلية، المانحون)؛
- تعزيز القدرات الوطنية وقدرات الجهات الفاعلة في مجالات رصد ومتابعة الأوساط البيئية، والإعلام، وتقييم عملية التصحر، ومتابعة/تقييم عملية إعداد برنامج العمل الوطني، والأنشطة البنوية والتنفيذية المعتمدة في برنامج العمل الوطني وبرنامج الأنشطة ذات الأولوية.

وفي بداية مرحلة تنفيذ برنامج العمل الوطني، يجري اتخاذ إجراءات بدعم من 'مشروع دعم تنفيذ برنامج العمل الوطني' الذي تموله الوكالة الألمانية للتعاون التقني.

وفي هذا الإطار، نُظمت في شباط/فبراير ١٩٩٩ حلقة عمل لبرمجة تنفيذ برنامج العمل الوطني، وأوفدت في أيار/مايو ١٩٩٩ بعثات لصياغة برنامج الأنشطة ذات الأولوية إلى المواقع المحددة في المناطق الجغرافية الإيكولوجية الست. وتعهد بعض الشركاء فعلا بالإسهام في تمويل تنفيذ برنامج الأنشطة ذات الأولوية بصفة خاصة، وبرنامج العمل الوطني بصفة عامة.

وفي ما يخص التدابير الميدانية، يجدر بالذكر ما يلي:

- تعزيز إمكانات إعادة التحريج مما أتاح زيادة الإنتاج السنوي للغراس من ٦-٧ ملايين إلى ١٢ مليون غرسة بمساهمة قوية من الجهات غير الحكومية (قرابة ٤٠ في المائة)؛
- تعزيز التثقيف البيئي بحيث يشمل ١٣٠ ٠٠٠ تلميذ وإدماجه التدريجي في المناهج الدراسية؛
- تدريب المنتخبين المحليين والتعاون مع المجالس الإقليمية في إطار نقل الكفاءات، وخاصة عن طريق تنفيذ خطط الحراثة الإقليمية؛
- تعزيز وتطوير أنشطة الإعلام والتثقيف والتوعية بشأن التصحر.

إلى جانب ذلك، تم تعزيز التعاون مع الشركاء الإنمائيين في إطار تنفيذ برنامج العمل الوطني مما أتاح البدء في تنفيذ مشاريع هامة مثل:

- المشروع السنغالي الموريتاني لحفظ التنوع البيولوجي في وادي نهر السنغال بتكلفة قدرها ١٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة بتمويل من مرفق البيئة العالمية لفترة ست سنوات؛
- مشروع ديوربل الزراعي الحراجي الممول من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بتكلفة قدرها ١٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لمدة ٥ سنوات؛
- إنشاء مركز وطني للبذور الحراجية بدعم من هولندا وبتكلفة تناهز مليار فرنك من فرنكات الاتحاد المالي الأفريقي اعتباراً من كانون الثاني/يناير ١٩٩٩.

جنوب أفريقيا

تولت حكومة الوحدة الوطنية مقاليد السلطة في عام ١٩٩٤، ومنذ ذلك الحين وضعت استراتيجيات كثيرة جديدة، أهم اثنتين منها هما: برنامج التعمير والتنمية، الذي يمثل إطارا اجتماعيا اقتصاديا لإعادة بناء الأمة، وسياسة النمو والعمالة وإعادة التوزيع، وهي استراتيجية لإعادة بناء وهيكل الاقتصاد طبقا للأهداف المحددة في برنامج التعمير والتنمية. وأوجه الشبه بين اتفاقية مكافحة التصحر وهاتين الوثيقتين واضحة: إضفاء طابع ديمقراطي على العمليات، إشراك الأهالي في جميع أنشطة اتخاذ القرار التي تؤثر في حياتهم لتمكينهم من تحمل المسؤولية عن تدبير شؤونهم الحياتية، ووضع برنامج متكامل في بيئة مواتية اقتصاديا. وستشكل هذه الجوانب أركان برنامج العمل الوطني الذي يجري إعداده والذي سيكون بمثابة السياسة المعتمدة لتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر ورصدها.

وستوضع في الاعتبار وثائق عديدة أخرى عند صياغة هذا المشروع، مشروع السياسة الإطارية لمكافحة التصحر.

ومع أن هناك أنشطة كثيرة يجري تنفيذها منذ عدة سنوات لمكافحة تردي الأراضي، لا تتوافر للأسف معلومات كثيرة عن مكافحة تردي الأراضي قبل عقد اتفاقية مكافحة التصحر. إلا أن البحوث التي أجريت مؤخرا تشير إلى أن ما يزيد عن ٢٥ في المائة من أراضي جنوب أفريقيا هي في حالة من التردّي الشديد.

وفيما يتعلق بالتدابير المؤسسية المتخذة لتنفيذ الاتفاقية، أنشأت جنوب أفريقيا في عام ١٩٩٥ هيئة تنسيق وطنية تدعى اللجنة التوجيهية. ومع أن هذه اللجنة ليست هيئة تشريعية فإنها تؤدي دورا حيويا، إذ تقدم المشورة والتوجيه وتشرف على أنشطة عملية إعداد برنامج العمل الوطني.

وتتولى وزارة شؤون البيئة والسياحة برئاسة الوزير تنسيق تنفيذ الاتفاقية. أما التنسيق بين المنظمات غير الحكومية فيقوم به فريق الرصد البيئي، وهو منظمة مقرها في كيب تاون تُعنى بوضع السياسات والدعوة وتمثل المجتمع المدني.

ومن التدابير الأخرى المتخذة لتعزيز الإطار المؤسسي إنشاء فريق مرجعي أكثر تمثيلا وأفرقة عمل مختلفة تساهم في عملية إعداد برنامج العمل الوطني بوسائل شتى.

وتساهم كل وزارة حسب ميزانيتها ومواردها البشرية والمادية في الموارد المالية للجنة التوجيهية. ولدى كل من وزارة الزراعة ووزارة شؤون المياه والحراة ووزارة شؤون البيئة والسياحة ميزانية لمكافحة التصحر. ويستخدم فريق الرصد البيئي موظفين اثنين، وتُغطى نفقاته العامة بتمويل من الوكالة الألمانية للتعاون التقني. وتشمل المساهمة العينية التي يوفرها أعضاء اللجنة التوجيهية كلهم ساعات عمل ومرافق مكتبية.

وتتوافر لجميع أعضاء اللجنة التوجيهية خدمات الهاتف والفاكس ووصلات البريد الإلكتروني والانترنت وآلات الاستنساخ. ولوزارة شؤون البيئة والسياحة موقع على الشبكة العالمية خصص جزء منه لموضوع التصحر. ويُعتمد إنشاء موقع مخصص للاتفاقية على الشبكة العالمية.

ويمكن الحصول على مزيد من المعلومات عن التصحر من الجامعات والمؤسسات شبه الحكومية مثل مجلس بحوث العلوم الإنسانية، والمعهد الوطني لعلم النبات، ومجلس البحوث الزراعية. وأنجز مجلس البحوث العلمية والصناعية مؤخرًا، بتكليف من وزارة شؤون المياه والحراجة، دراسة عن حفظ التربة والمياه. كما تحتفظ جامعة بوتشيفستروم بقاعدة بيانات عن أساليب حفظ التربة.

وبحث مرصد الصحراء الكبرى ومنطقة الساحل مع جنوب أفريقيا إنشاء نظام معلومات عن التصحر في إطار الاتفاقية. وقد بدأت العملية في نهاية أيار/مايو ١٩٩٩.

وتتضمن التدابير المتخذة لتكثيف أو تعزيز الإطار المؤسسي استعراض الآليات المتوافرة لتنسيق ومواءمة التدابير الخاصة بمكافحة تردي الأراضي. وسيتيح ذلك للجنة التوجيهية أن تحدد الجهة الحكومية التي تسند إليها شؤون الاتفاقية.

وتشمل التدابير المتخذة لتعزيز المؤسسات القائمة على الصعيدين المحلي والوطني برنامج العناية بالأراضي، الذي ستربطه صلات قوية ببرنامج العمل الوطني لتنفيذ الاتفاقية. وتتيح المشاريع المجتمعية المنفذة على مستوى القاعدة الشعبية، مثل برنامج العناية بالأراضي، مشاركة فعالة على الصعيد المحلي في الأنشطة المحددة في إطار برنامج العمل الوطني.

وتشمل الآليات القائمة لتنسيق ومواءمة أنشطة مكافحة التصحر محفلا للآليات الوزارية في وزارة الزراعة. أما اللجنة التقنية المشتركة بين الوزارات المعنية بالزراعة فهي محفل قائم يضم فريقًا عاملاً بشأن العناية بالأراضي. وتقيم المحافل الإقليمية للعناية بالأراضي صلات مع الأهالي، وتتلقى معلومات عن الأعمال المتعلقة بالاتفاقية وصلتها بالعناية بالأراضي. وفي وزارة شؤون المياه والحراجة محفل للآليات الوزارية يُعنى بمسائل المياه.

وستجري مواءمة برنامج العمل الوطني مع الأطر الاستراتيجية والتخطيطية الأخرى في ميدان البيئة من خلال البحوث الجارية في إطار السياسات والاستراتيجيات القائمة، وستقام روابط بين البرنامج والنهوج الوطنية والإقليمية الداخلية والمحلية. وستقام أيضا روابط مع برامج العمل دون الإقليمية والإقليمية، عن طريق التعاون بصفة رئيسية مع قطاع البيئة والأراضي والتنظيم في المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي، هذا القطاع الذي يوفر محفلا لاتصال الشركاء على المستوى دون الإقليمي.

وبالإضافة إلى النظر في الاستراتيجيات والخطط والسياسات القائمة المتصلة بمكافحة التصحر، سيُجرى أيضا تحليل للتشريعات المتعلقة بالبيئة والميادين ذات الصلة. ويشمل هذا التحليل سياسات الاقتصاد الكلي، والسياسات الشاملة لعدة قطاعات، والتشريعات المتصلة بالبيئة والمياه والزراعة والأراضي لإيجاد إطار قانوني وتنظيمي متماسك وعملي يتيح تطوير القدرة على إدارة الموارد الطبيعية.

وتماشيا مع اتفاقية مكافحة التصحر، ستكفل مجموعة من العمليات الاستشارية مشاركة المجتمعات المحلية. إلا أن هذه العمليات لا تزال تفتقر إلى الاتساق. وتنفذ الأنشطة تنفيذا لامركزيا على نحو يتيح بناء قدرات الأهالي وتمكينهم عن طريق عدد من المنظمات غير الحكومية والبرامج الحكومية مثل برنامج تنظيم أراضي المجتمعات المحلية (وكالة البيئة والتنمية)، وبرنامج العناية بالأراضي (وزارة الزراعة)، وبرنامج العمل من أجل المياه (وزارة شؤون المياه والحراجة)، ومشروع إدماج التخطيط البيئي في عملية الإصلاح الزراعي (وزارة شؤون الأراضي)، والتخطيط الإنمائي المتكامل (وزارة التنمية الدستورية). إلا أن هذه الجهود ليست شاملة ولا تطبق على نطاق واسع بعد.

وفي ما يتعلق بالشراكات، أقيمت شراكات قيمة مع كثير من أصحاب المصلحة في ميدان تردي الأراضي. ورغم أن هؤلاء الشركاء لم يساهموا في جميع مراحل العملية فإنهم أبدوا استعدادا طيبا وكان يمكن بلوغهم بوسائل الاتصال الالكتروني وغيرها من الوسائل.

وقدم الشركاء الدوليون التمويل وخدمات الدعم والمشورة التقنية تأييدا لإعداد برنامج العمل الوطني. وقد أسهمت الوكالات المانحة الدولية التالية في أنشطة شتى من عملية إعداد البرنامج: الوكالة الألمانية للتعاون التقني، والحكومة النرويجية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية، والمركز الدولي لبحوث التنمية، والحكومة الهولندية، والحكومة الأسترالية.

ويشمل التشاور والمواومة غير الرسميين بين البلدان الشريكة واللجنة التوجيهية تبادل المعلومات، وتبادل الزيارات، والتعاون التقني والربط الشبكي في المحافل الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، بالوسائل الالكترونية وغيرها من وسائل الاتصال.

وتُعد الاجتماعات على مختلف المستويات وفي فترات متباينة ولأسباب شتى.

وجنوب أفريقيا عضو أيضا في مجموعة فالديفيا، وهي مجموعة تضم سبعة بلدان تنتمي إلى القسم الجنوبي من الكرة الأرضية (الأرجنتين والبرازيل وأوروغواي وشيلي وجنوب أفريقيا ونيوزيلندا وأستراليا) انضمت لمعالجة مشاكل بيئية شتى. وتتولى جنوب أفريقيا دور منسق التصحر في المجموعة.

ويشمل توليف وتقييم الأنشطة المضطلع بها في ميدان مكافحة التصحر دراسةً عن **تردي الأراضي في جنوب أفريقيا** أعدها تيم هوفمان وشركاؤه. وينفذ عدد كبير من البرامج التقنية في إطار عملية إعداد برنامج العمل الوطني، كما استهل أعضاء اللجنة التوجيهية عدة مشاريع رائدة. وستوفر جميع هذه التجارب بيانات ومعارف يمكن إدراجها في برنامج العمل الوطني. وسيبدأ إضفاء اللامركزية على عملية إعداد البرنامج وإدماج مبادئ اتفاقية مكافحة التصحر بتنفيذ مشروع رائد في ولاية كيب الشمالية، إحدى الولايات التسع في جنوب أفريقيا.

ولم تكتمل بعد عملية إعداد برنامج العمل الوطني. واستُكملت الدراسة المشار إليها (تردي الأراضي في جنوب أفريقيا)، وسيبدأ قريباً تحليل السياسات الأخرى. أما التدابير العملية لمكافحة تردي الأراضي فمستمرة، وسيسعى برنامج العمل الوطني إلى جمع كافة الأنشطة في وثيقة واحدة.
